الخصائص الاقتصادية لبلدية بن قردان

ديسمبر 2020

الفهرس

مقدمة عامة

منهجية إدارة مسار إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

ملخص حول أهم الخصائص الاقتصادية لبلدية بنقردان

I. تقديم بلدية بنقردان
1 لمحة تاريخية
2 الموقع الجغرافي
3 المناخ
4 التربة
II. الوسط البشري وظروف العيش بعين دراهم

1. السكان
2. الأسر والمساكن
3. المستوى التعليمي
4. التنوير الكهربائي
5. الماء الصالح للّشراب
6. الربط الصحي

III. التشغيل والتكوين و البطالة

1. التشغيل
2. التكوين
3. البطالة

IV. البنية التحتية والتجهيزات الجماعية

1. التربية والتعليم
2. الصحة
3. الثقافة والشباب والطفولة
4. النقل
5. شبكة الطرقات

V. أشكال التنظيم المجالي
1. الهياكل الإدارية

الخصائص الاقتصادية للبلدية

I. الفلاحة
1. توزيع الأراضي الفلاحية والزراعات والإنتاج النباتي
2. تربية الماشية والإنتاج الحيواني
3. الإستثمار الفلاحي
4. الموارد المائية
5. مؤسّسات التنمية الفلاحية
6. المسلخ البلدي

II. الصيد البحري: الأسطول والإنتاج
III. الثروات الطبيعية: الملح
IV. التجارة
1. التجارة: بالجملة وبالتفصيل

2. المؤسسات التجارية والخدماتية
3. تجارة السّوق المغاربية
4. التجارة البينيّة
5. المنطقة اللوجستية

V. السياحة

VI. الصناعة والمنطقة الصناعية

VII. الصناعات التقليدية والمؤسسات والمهن الصغرى والخدمات

إشكاليــات التنميــة ببنقردان

خارطة الاطراف الفاعلة في التنمية

مقدمة عامة

اليوم وقد تمّ إرساء أُسس الحوكمة المحلّية والجهويّة تجسيما لأحكام دستور الجمهورية التونسية وخاصة منها أحكام الفصل 14 الذي تضمّن التزام الدولة بدعم اللامركزية، وكذلك أحكام الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية، فإنّ مرحلة تجسيم هذا المسار اللامركزي الذي يتميّز بإعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية تقتضي إكساب هذه المؤسسات، القدرة على مواكبة مختلف التحوّلات وإرساء مقوّمات حقيقية للتنمية العادلة والشّاملة والمُستدامة.

إنّ تدعيم استقلالية المؤسّسة البلديّة بصفتها جماعة محلّية، وتكريس مبدأ التدبير الحرّ الذي يُعتبر من أهمّ التوجّهات العامّة لتجسيم هذا المسار اللامركزي، يقتضيان حتما تدعيم قُدرات التصرّف المالي والبشري والتنظيمي لهذه المؤسسة وتفعيل دورها في تسيير الشؤون المحلية وفي الارتقاء بمستوى الخدمات المسداة للمواطنين وضمان إسهامهم في اتخاذ القرارات المتّصلة بشؤونهم الحياتيّة.

كما أنّ تدعيم الوظيفة التنموية للجماعة المحلية كهيكل منتخب ومساعدتها على ممارسة صلاحياتها على الوجه الأكمل في إطار مقاربة تشاركية ولضمان حسن تسيير البلديات والجهات لشؤونها، فإنّه لا بدّ من التركيز على مساعدتها على استعادة توازناتها المالية التي تشكو أغلبُها من صعوبات عدّة والعمل على توفير موارد مالية إضافية تتلاءم حاجياتها وصلاحياتها الجديدة التي أصبحت تضطلع بها، وذلك بالإضافة إلى تدعيم مواردها البشرية والترفيع في نسبة التأطير بها لإكساب تدخّلاتها النّجاعة المرجُوّة.

وفي هذا الإطار وبهدف دعم جهود الحكومة في مسار إرساء اللامركزية وتعزيز قُدرة الجهات الفاعلة المركزية والمحلية على قيادة وتفعيل هذا المسار، جاء مشروع " مبادرة اللامركزية الفعّالة والبلدية الجذّابة" (إدامة) لتقديم المساعدة الفنية واللوجستية لـإثني عشرة (12) بلدية، بغية تعزيز وظيفتها التنموية الجديدة وتحسين نوعية خدماتها. ومن أهمّ عناصر هذا المشروع إعداد دراسة للتّعريف بالخصائص الاقتصادية لكل من بلديات بنقردان، والكريب، وعين دراهم، وروّاد وتحديد خارطة الأطراف الاقتصادية الفاعلة على مستوى كل واحدة منها.وسيخصّص هذا الجزء من الدّراسة لبلدية بنقردان من ولاية مدنين ، حيث سيتمّ تشخيص مختلف الأنشطة الاقتصادية بها.

وتشمل الدراسة الجوانب التالية:

- تقديم البلديّة المعنيّة.
- تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية المحلية والجهوية من القطاعين العام والخاص ومن المنظمات الاجتماعيّة وممثلي المجتمع المدني وممثلي المواطنين.
- تشخيص الأنشطة الاقتصادية والقطاعات القائمة والواعدة وذات القدرة التشغيلية العالية لكل بلدية وتحليل الديناميكيات الحالية للاقتصاد المحلي.
- تقييم اليد العاملة النشيطة والبطالة على مستوى كل بلدية من حيث العدد والتدفق والفئة والنوع والتكوين والأسباب.
- إعداد خارطة الفاعلين المحليين فيما يتعلق بالملف الاقتصادي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني وتحليل العلاقات ومستوى التنسيق بينهم؛
- تحليل السياق الحالي المتعلق بأزمة كوفيد 19.

منهجية إدارة مسار إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

ترتكز منهجية العمل على مشاركة كل الأطراف الفاعلة في الجهة وممثلي المواطنين والجمعيّات في جميع المراحل ترسيخا للممارسة الديمقراطية ومبدأ المواطنة الفاعلة، ابتداء من جمع المعلومات الدقيقة والمحيّنة حول الواقع الاقتصادي للجهة وكذلك الواقع المعيشي للمواطن، مما يسمح لاحقا بضمان تخطيط مستقبلي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطن من جهة، وإمكانيات المنطقة ومختلف مواردها من جهة أخرى، من أجل تحقيق تنمية عادلة وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، وصولا إلى إعداد مخططات التنمية المحليّة.

تقوم منهجية الدّراسة أساساً على مقاربة التشاركية التي تعتمد على مجموعة من الطرق والأدوات الفنيّة التي تساعد الجماعات المحليّة على التدبير الذاتي لما توفر لهم من ظروف للفهم والتشارك وبناء الثقة وتبني المشاريع التنموية.

كما تعتمد أيضا على فعالية الأفراد والجماعات المحلية من خلال الحوار والمشاركة والمبادرة في صنع القرار وتحمل المسؤوليات. وتخول لاحقا إمكانية المراقبة والتقييم والمحاسبة في ظل مساءلة مسؤولة. كما تلعب المقاربة التشاركية لاحقا دورا هاما في إعداد برامج التنمية المحلية وإنجاحها من خلال:

- تقييم تشاركي لخصائص الجهة.
- تحديد تشاركي للاحتياجات الواقعية للمواطن (من مرافق عامة، وخدمات، ومشاريع...) مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للجهة.
- تحديد الإشكاليات التنموية وتجاوز العوائق الناتجة عن عدم إشراك كل الأطراف.
- إشراك المواطنين والفاعلين في عملية إعداد مخططات ومشاريع التنمية.
- لعب دور هام في المتابعة والرقابة.

بغرض إعداد التشخيص التشاركي المحلي تمّ اعتماد منهجية العمل التالية:

- تشكيل فريق التشخيص (ممثلي المشروع،وخبراء، وممثلي الجهة...)
- إعداد أدوات العمل (استمارات جمع البيانات، دليل اللقاءات، وشبكة تحليل الأطراف، .....)
- وضع قائمة الأطراف التي يجب الاتصال بها لجمع البيانات والمقابلات.
- التنسيق مع السلط المحلية ومسؤولي البرنامج لإنجاز التشخيص التشاركي المحلي.
- إعداد رزنامة العمل الميداني.
- جمع البيانات
- مراجعة الوثائق:
  - جمع التقارير والدراسات المتأتية من البحث العلمي والتقني حول المنطقة وكذلك التقارير الرسمية.
  - تنظيم مقابلات مع ممثلي السلط المحلية ومسؤولي الجمعيات والمنظمات المحلية.
  - القيام بزيارة الإدارات لجمع المعطيات (التقارير، والدراسات، والمشاريع المبرمجة للمنطقة)، ولإجراء محادثات مع المسؤولين.
  - تنظيم ورشة عمل حول التشخيص المحلي التشاركي مع مختلف الفاعلين المحليين وممثلي السكّان.
- فرز ومعالجة وتحليل البيانات:
  - إعداد التشخيص الأولي وتحديد الاحتياجات من البيانات والمعطيات غيرالمتوفرة.

- استكمال جمع المعطيات.
- تحيين التقرير.

- تقديم التقرير حول الخصائص الاقتصادية لجهة التدخل:
  - صياغة التقرير النهائي حول تشخيص الخصائص الاقتصادية.
  - تنظيم ورشة عمل لعرض نتائج التقرير.
  - مصادقة الفاعلين المحليين والقائمين على البرنامج على النتائج.
  - تقديم التقرير النهائي حول الخصائص الاقتصادية وخارطة الأطراف الفاعلة بالجهة.

ملخص حول أهم الخصائص الاقتصادية لبلدية بن قردان

أحدثت بلدية بن قردان بولاية مدنين في سنة 1906 وأصبحت بعد توسعتها في سنة 1996 متاخمة للحدود التونسيّة اللّيبيّة، وتضمّ 12 عمادة وتمتد على مساحة 4732 كلم^2. ويقدّر عدد سكانها بما يعادل 85,44 ألف نسمة في موفى سنة 2018.

تنفرد المساكن ببلدية بن قردان بخصائص مميزة لها، إذ تبلغ نسبة **نمط المساكن** من نوع فيلا 64,11 %، وهو ما يعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي الجيّد للمتساكنين بالبلدية.

على مستوى المرافق الأساسية، تتمتع البلدية **بتغطية كهربائية** جيّدة بلغت نسبة 98 %، غير أنّها تعاني من نقص كبير في توفّر **المياه الصالحة للشرب** الذي يعد ّمن أبرز الإشكاليات التي تواجه البلدية ومتساكنيها، إلى جانب افتقارها إلى شبكات **تطهير وصرف صحي**.

على مستوى **التشغيل والتكوين**، تفتقر البلديّة الى مراكز تكوين متعدّدة الاختصاصات أو قطاعية على غرار مركز تكوين يخص المرأة الريفية،فيما يواجه أهم مركز تكوين اشكاليات عقارية أثّرت عل نسبة الاقبال وعلى تعدّد الاختصاصات المبرمجة وفرص الاستثمار على مستوى البلدية.

يمثل مجموع **اليد العاملة النشيطة** نسبة 25,17% من سكان البلديّة. وتعتبر قطاعات التربية والصحّة والخدمات الإداريّة الأكثر استقطابا للمرأة بنسبة 51%،يليها قطاعا التجارة والصناعات المعملية، في حين لا يستقطب قطاع الفلاحة اليد العاملة النشيطة من جنس الإناث إلا بنسبة ضئيلة لعدة أسباب يرتبط أهمّها بثقافة وعادات المنطقة. ويلاحظ أنّ النصيب الأكبر من طالبي الشغل هم من الإناث إذ بلغ عدد مطالبهنّ 3798مطلبا.وفي مقابل هذه الطلبات نسجّل نقصا في عروض الشغل نتيجة ضعف النسيج الاقتصادي وبالخصوص الصناعي منه، فيما تستقطب عمليات التشغيل الظرفية كعقود الكرامة والخدمة المدنية جنس الاناث بنسبة 90%.

وبلغت نسبة **البطالة** ببلدية بن قردان 18,58%.وتمثّل الاناث نسبة 49,21 % من مجموع العاطلين عن العمل، وأصحاب الشهائد العليا37,87% من ذلك المجموع.

وعلى مستوى البنية التحتية، فإن **قطاع التعليم** يتمتّع ببنية أساسية جيّدة ومع ذلك فإن نسبة الانقطاع عن الدّراسة مرتفعة جدّا. ويشهد **قطاع الصحّة** ضعفا وتدهورا في بنيته الأساسيّة،إضافة إلى بعد الخدمات الصحيّة الموجودة عن المساكن،والضعف الملحوظ لدور القطاع الخاص في هذا المجال.

كما يواجه **القطاع الثقافي** جملة من النقائص التنظيميّة تحدّ من فاعليته في جذب الشباب وتأطيره.

وعلى مستوى وسائل **النقل** المتوفّرة، فإنّ أغلبها من نوع لواج ونقل ريفي، نظرا للطبيعة التجارية للبلدية ولحركة العبور الكثيفة بالنقاط الحدودية. لكن شبكات الطرقات غير متطورة وأكثرها غير معبّدة لا تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على مستوى أشكال التنظيم المجالي: تغيب أهم التمثيليات الإدارية، إذ أنّ أغلبها يتمركز ببلديات أخرى من الولاية، ويعد ذلك من أهم معوقات التنمية.

أمّا النسيج الاجتماعي فيعتبر متوسطا ولا يلعب دورا بارزا في تخطيط البرامج التنموية.

اقتصاديا، بلدية بن قردان لها مقوّمات اقتصادية ممتازة وعراقيل بالجملة، ففي القطاع الفلاحي، تحتل بن قردان المرتبة الأولى جهويا من حيث مساحة الأراضي المزروعة، إنتاجها الفلاحي متنوع، (71 ألف طن من الحبوب، 85 طن بقول، 2205 طن أعلاف...)والمرتبة الثانية من حيث إنتاج زيت الزيتون بما يعادل 12050 طن سنويّا. كما لبلديّة بن قردان إنتاج متنوع من الفاكهة يشمل بالخصوص الرمان والعنب واللوز. وفي مقابل ذلك،تعاني المنطقة من ضعف إنتاج **الخضروات** نظرا لملوحة المياه التي تشكل عائقا في مجال الزراعات السقوية،وتغيب الأنشطة الداعمة للقطاع الفلاحي كوحدات التجميع والتبريد والتخزين. وتمتلك بلدية بن قردان **ثروة حيوانية** هامة تتصدر بها الترتيب على المستوى الجهوي بقطيع بلغ 87313 من الأغنام و17500 من الإبل التي تعتبر تربيتها من أهم القطاعات الواعدة. كما تتصدّر بلديّة بن قردان بلديّات الولاية من حيث إنتاج الصوف والجلود، ومن المنتظر تركيز مسلخ نموذجي بالجهة ذي طاقة تشغيلية هامة يمكن من تثمين الثروة الحيوانية.

وبالنسبة **للموارد المائيّة**، فإنّ بن قردان تعاني من شحّ هذه الموارد ومن ارتفاع نسبة الملوحة، ممّا جعلها تبحث عن بدائل كحفر الآبار الفرديّة وإنشاء الفساقي العمومية والخاصة بعضها أنجز والبعض الآخر في طور الإنجاز، لكنّها لا تفي بالغرض في المجال الزراعي ول اتغطي الاستعمال المنزلي.

وبالنسبة للصيد البحري، فإنّ سواحل بن قردان تحتوي على ثروة بحرية هامة لكنها غير مستغلة على النحو الذي يخلق مواطن شغل وينهض باقتصاد المنطقة نظرا لافتقارها لبنية تحتية داعمة وغياب المرافئ ووجود ميناء صيد بحري وحيد غير متطور وأسطول بحري محدود بمراكب عادية غير مؤهلة للإبحار والصيد في الأعماق، وهو ما جعل الإنتاج ضعيفاً.

ويعتبر الملح المتواجد بسبخة العذيبات **أهم ثروة طبيعية بالمنطقة**.

تعتبر **التجارة** من أبرز الخصائص الاقتصادية لبلدية بن قردان، إذ تهيمن جهويا على هذا القطاع، حيث توجد بها23 نقطة تجارة جملة، و8 نقاط بيع مواد بناء بالجملة. كما يوجد بها 62 نقطة تجارة تفصيل، منها 26 نقطة لبيع القماش ، و23 نقطة لبيع اللحوم والأسماك. ويستقطب قطاع التجارة اليد العاملة النشيطة بنسبة 28%، يمثل الذكور منهم نسبة 93 %.

السوق المغاربية : تراجع دورها واشعاعها اقتصاديا لا فقط على مستوى بن قردان بل على مستوى الجمهورية التونسية منذ 2011، بتردي الأوضاع الأمنية بليبيا وعدم التزود بالسلع وارتفاع الضرائب وعدم تدخل الدولة،فتراجع بذلك عدد المحلات النشيطة وتراجع رأس المال وتعمقت أزمة البطالة.

التجارة البينية: تغيب المعطيات الدقيقة عن حجم استثماراتها وعدد الناشطين بها، ولكنها أكثر القطاعات استقطابا للشباب من جنس الذكور في غالب الأحيان، وتعتبر مصدر رزقهم الأول ولعائلاتهم غير أنّ تداعياتها غير بناءة على الاقتصاد الوطني عموما نظراً لضعف هيكلتها.

تشهد المنطقة انجاز مشروع ضخم يتمثّل في المنطقة اللوجستية التي تؤهل بن قردان كي تصبح سوقا دوليّة لعبور البضائع بين مختلف أنحاء العالم وإفريقيا. ومن المتوقع أن تحدث تطورا للأنشطة المخصصة للدعم اللوجستي والتجاري لمختلف المشغلين، وستخلق طاقة تشغيلية هامة لأبناء بن قردان لاسيما أصحاب الشهائد العليا منهم، كما ستستقطب الخبرات.

بالنسبة للقطاع البنكي برغم ارتفاع عدد الفروع البنكية ليصل إلى 10 فروع، إلا أن نقاط الصرف غير القانونية هي التي تهيمن على هذا المجال ويتراوح عددها بين 250 و300 نقطة.

في مجال السياحة، بالرغم من العدد الهام للوافدين على بلدية بن قردان إلا أنها تفتقد للخدمات الفندقية وللمطاعم ذات الجودة. كما يغيب الاهتمام بالسياحة الصحراوية وتشكل المنطقة العسكرية المعزولة عائقا أمام تحقيق ذلك.

بالنسبة للصناعات التقليدية، عدد المؤسسات شهد انخفاضا وتراجعا ملحوظا وصل إلى 14 مؤسسة تشغل حوالي 300 فرد أغلبهم من النساء، في صناعة المرقوم و الزربية بالخصوص، إلا أن مساهمة هذا القطاع في دعم الاقتصاد المحلّي محدودة.

أما بالنسبة لقطاع **الصناعة** فهو لا يساهم فعليا في التنمية، اذ لا يتجاوز عدد المؤسسات الصناعية 8 أغلبها ذو توجه فلاحي وغذائي بطاقة تشغيلية محدودة مع غياب تام للصناعة الكهربائية والكيميائية وصناعة الجلود والأحذية وغيرها... كما **لا يوجد حاليا منطقة صناعية ناشطة، بينما انطلقت أشغال تهيئة منطقة جديدة ا سنة2017**،من المنتظر أن تحتوي على 53 مقسم لفائدة مؤسسات صغرى ومتوسطة تختص أساسا في صناعة الأثاث ومواد التنظيف وصناعة كل ما يتعلق بالأجهزة الالكترومنزلية.

وفي الخلاصة، فإنّ بلدية بن قردان تواجه إشكاليات تنموية عديدة أهمها غياب تام لأهم المؤسسات الإدارية مع ضعف الموارد البشرية للموجودة منها، وصعوبة الإجراءات الإدارية وتعقدها، وإشكاليات عقارية بالجملة في غياب المسح الإجباري، وخضوع غالبيّة الأراضي لنظام الأراضي الاشتراكيّة الذي ينظمه قانون 1964 الذي تجاوزه الزمن ولم يعد يتماشى ومتطلبات التنمية، وإشكاليات أمنية، وحالات الانفلات الأمني،وعدم السيطرة على التجارة البينية ومحلات الصرف غير القانونية،وعجز ميزانية البلدية عن إتمام المشاريع الأساسية، وغياب الخدمات المرتبطة بالأنشطة الفلاحية، بالإضافة لإشكاليات بيئية، وارتفاع نسبة ملوحة المياه، وخطر عدم توفر شبكات التطهير...

تقديم بلدية بن قردان: الخصائص الجغرافية والبشرية ونمط العيش

I. تقديم البلدية:

1. لمحة تاريخية حول البلدية

إن تحديد أصل تسمية كلمة بن "قردان" أثار جدلا وخلافا بين مختلف المؤرخين. فبعض المؤرخين ذهب للقول بأن أصل التسمية فرنسيا " قارديان" أي الحارس الذي كان يؤمن حراسة حصن مخزون مؤن القبائل سكان تلك المنطقة قديما. غير أن البعض الآخر من المؤرخين يرفضون هذا التوجه على اعتبار لو كانت للكلمة أصل أجنبي فيجب أن يكون باللغة اللاتينية وليس الفرنسية، ويستند في ذلك بالاستدلال تاريخيا بأن تلك المنطقة لم يكن يوجد بها حصن خلال حقبة الاستعمار.

وتوجه بعض من المؤرخين الآخرين لربط أصل التسمية بوجود نوع من أنواع الطيور وهو طائر" أبو قردان"، الذي كان كثير التواجد بتلك المنطقة نظرا لطبيعتها المتميزة بوجود سباخ. إلا أن هذا التوجه أيضا ووجه بالرفض، من قبل مؤرخين آخرين رجحوا أن أصل التسمية أمازيغيا مشتقا من كلمة "كردان" وتعني الحلي الثمين وهي كلمة من أصول أمازيغية مصرية. وترتبط التسمية بأهمية المخازن الثمينة لمحصول قبائل تلك المنطقة التي كان يحرسها "الكردان".

إحداث البلدية

تعتبر بلدية بن قردان من أقدم البلديات في الجمهورية التونسية، إذ تم إحداثها سنة 1906. وفي 21 جوان 1956 تمّ إحداث المعتمدية على إثر إحداث ولاية مدنين.وتضم البلدية 12 عمادة. وإثر انتخابات سنة 2018، تم انتخاب مجلس بلدي يتركّب من 30 عضوا يمثلون أحزابا سياسيّة مختلفة ومستقلّين. وللمجلس البلدي 15 لجنة تشرف على مجالات مختلفة.

2. الموقع الجغرافي

بنقردان هي مدينة وبلدية تونسية تابعة لولاية مدنين، تقع في جهة الجنوب الشرقي للبلاد التونسيّة، على الحدود بين تونس وليبيا. وتمتدّ البلديّة على مساحة تناهز 200 473هكتارا منها حوالي 164000 هكتارا مساحة الوعرة. وتصل أبعادها القصوى إلى حوالي 92كلم من الشمال إلى الجنوب، و93كلم من الشرق إلى الغرب.

3. المناخ

كغيرها من مناطق الجنوب المجاورة، تتميز بنقردان بمناخ حار وقليل الأمطار حيث لا تتجاوز كميتها سنويا 199مليمتر. ولا تشهد بن قردان تساقط للأمطار خلال الأشهر الممتدة من جانفي إلى سبتمبر.يتراوح معدل الحرارة في الشتاء بين 10 و15 درجة، أما في الصيف فيتراوح بين 24 و30 درجة.ويؤثر المناخ الصحراوي أساسا على طبيعة الأنشطة الفلاحية ومنتوجاتها وتربية الماشية في المنطقة.

4. التربة

طبيعتها الجيولوجية تتكوّن من تربة رملية وطينية وجبسيّة،يغلب على مساحاتها الهضاب التي تبلغ أعلاها: 167 مترا بمرتفعات التوي. ويمكن أن نقسّم منطقة بنقردان إلى قسمين طبيعيين منطقة ساحلية وأخرى صحراوية:

المنطقة الساحلية تتكوّن من التربة الطينية والتي تفصلها السبخة على بحر سرت ويشقّها ما يعرف " بالسوارق " ويعتقد بعض الجيولوجيين منهم " فيليب توما " أن هذه السباخ هي نتيجة تصدّعات جيولوجية حديثة في أراضي هذه المنطقة والتي تتواصل إلى الآن؛ ويستدل " توما " لتدعيم نظريته بما ذكره " شارل تيزو " حول جزيرة غمرتها المياه كانت تسمّى " جزيرة زيرو" وتقع قبالة برج البيبان.

أمّا المنطقة الصحراوية فتتكوّن من مرتفعات صخرية وصلبة تسمى " الحمادة " تغطيها الرمال أحيانا وبعض النباتات مثل " الرتم " و" العرفج " والتي تشكّل مادّة هامة لرعي الماشية من الأغنام.

II . الوسط البشري وظروف العيش:

1.السكان

وفقا لإحصائيات المعهد الوطني للإحصاء للفترة الممتدة بين سنتي 2004 – 2014شهدت مدينة بن قردان ارتفاعا ملحوظا في عدد السكان واحتلت فيها المرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية في ولاية مدنين سنة 2014. إذ بلغ سنة 2004 عدد السكان 70907 ساكن، لتسجل فيما بعد بن قردان سنة 2014 النسبة الأعلى لعدد السكان الذي بلغ79912 نسمة منهم 39819 ذكورا، و40093 إناثا.. وتفيد تقديرات سنة 2018 أنّ عدد سكّان مدينة بن قردان بلغ85440 ساكن وهو العدد الأكثر ارتفاعا في ولاية مدنين

2.الأسر والمساكن

وفقا لمعطيات المعهد الوطني للإحصاء، حول التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، فإن عدد المساكن ببلديّة بن قردان بلغ 17214 مسكن.وبلغ عدد الأسر بها 13832 أسرة. وتمثل المساكن في بن قردان 21,053% من العدد الجملي لمساكن ولاية مدنين، وفقا لآخر التقارير الإحصائية الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء. وتنفرد المساكن بمدينة بن قردان بخصائص مميزة لها. إذ أن عدد المساكن من نوع "فيلا " مثل 64,11% ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجا ويشكل النسبة الأعلى من توزيع المساكن.. إن خصائص المساكن تعكس الوضع الاجتماعي الجيد إلى حد ما في مدينة بن قردان.

3. المستوى التعليمي

تبلغ نسبة الأمية ببنقردان 18,99 % سنة 2014 وهي النسبة الأعلى في الولاية بعد مدينة سيدي مخلوف وبني خداش. فيما تمثل نسبة التمدرس في بن قردان للسن المتراوحة بين 6و14 سنة، 96,03% وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة التمدرس بالتعليم العالي للسن المتراوحة بين 19و24 سنة التي لا تتجاوز 26,03%. وبالمقارنة بين النسب سابقة الإشارة نلاحظ الفرق البين الذي يدل عن نسبة الانقطاع عن التعليم وعدم مواصلته. وتختلف أسباب ذلك لعلّ من أهمّها ما يرجع للاتجاه نحو التجارة البينية التي تعد مجالا جذابا خصوصا للشباب من جنس الذكور (في كل عائلة على الأقل يوجد فرد ينشط في مجال التجارة البينية).

ما يمكن أن نستخلصه من ارتفاع عدد السكان ببلدية بن قردان في السنوات الأخيرة، والمؤشرات الجيدة لخاصية المساكن أن هذه المنطقة واعدة بأن تكون قابلة للتوسع السكاني ومنطقة واعدة بأن تكون جهة تنموية. ويعود ذلك لأن المنطقة شهدت نموّا ديمغرافيّا وتوسع مناطقها السكنية التي تتميز بالبناء الأفقي الذي يعكس المستوى المعيشي والإمكانيات المادية للمتساكنين من جهة، وللخصوصيّة الثقافيّة والاجتماعيّة المحافظة من جهة أخرى.

4. التنوير الكهربائي

تبلغ نسبة التنوير في بلديّة بن قردان 98% وتقارب هذه النسبة بالولاية99,8%حسب التقرير السنوي جول مؤشرات البنية الأساسية لسنة2017.فيما بلغ مجموع استهلاك الكهرباء ضغط ضعيف حسب المستفيد ببن قردان 31,79 (جيقاوات/ساعة) مقسمة بين الاستهلاك المنزلي بنسبة 22,79(جيقاوات/ساعة)،والاستهلاك الفلاحي بنسبة 0.05(جيقاوات/ساعة)، والاستهلاك الصناعي بنسبة 0,09(جيقاوات/ساعة)، فيما مثل الاستهلاك في مجالات أخرى 8,86(جيقاوات/ساعة).

يعتبر استهلاك الكهرباء للقطاعات المنتجة في بن قردان ضعيف جدا وهو يعكس مستوى نشاط هذه القطاعات الذي يتراوح بين المحدودية والغياب التام كقطاع السياحة.وبالرّغم من توفر التنوير،فإنّمدينة بن قردان تعاني من انقطاع الكهرباء لاسيما مع ارتفاع موجات الحر وهو ما يشكّلإحدى عوائق التنمية.

5.الماء الصالح للشرب

يعتبر توفير الماء الصالح للشرب من المقومات الرئيسية لتحسين مستوى العيش ومن العواملالأساسيةلتثبيت السكان في مواطنهم وخاصة بالمناطق الريفية. وبناء على ذلك تعمل البلدية على تعميم الماء الصالح للشرب على كل الفئات الاجتماعية.إلا إن مشكلة المياه الصالحة للشرب تعتبر إحدى المشاكل الرئيسية التي تهدد مدينة بن قردان منذ فترة طويلة نسبيا، إذ عرفتالعديد من الأحياء انقطاعا متكررا للمياه منذ سنة 2015، وقد باشرت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع

المياه عملية تطوير للشبكة بهدف تلافي هذا النقص بحفر بئر جديدة بمنطقة "الوراسنية" على بعد 6 كم شمال مدينة بنقردان و مد خط إمداد من جرجيس، لتخفيف الضغط على طلبات المياه.

6.الربط الصحي:

من المعروف أن بن قردان تفتقر إلى شبكات تطهير وصرف صحي،وعلى هذا المستوى تشهد المدينة أشغالا متواصلة لشبكات التطهير فيإطارالبرنامج الذي يندرج ضمن مشروع التطهير بمدن بن قردان وفوسانة والرقاب الذي تتراوح مدة إنجازه بين 2012و2021.ويهدف المشروع إلى ربط أكثر من 20 % من المساكن بشبكات الصرف الصحي، وإنشاء وحدة تطهير بمعدل 6000 م3. في اليوم وفقا لمعطيات المدير الجهوي للديوان الوطني للتطهير بمدنين. غير أن هذا المشروع تشوبه عديد النقائص من جهة الجودة خصوصا،إذ انهارت العديد من قنوات الصرف الصحي بعد مدة وجيزة من بداية الأشغال وبمجرد هطول أمطار غزيرة سنة 2018، فكانت النتيجة ضررا فادحا طال البنية التحتية الموجودة في المدينة، والتي تعاني أصلا من حالة تردّ قصوى بسبب ما يعتري وسط المدينة من ضيق في الأنهج ونمط توزّع المدينة الشعاعي على الأطراف.

III. التشغيل و التكوين و البطالة

1. التشغيل

شهدت مدينة بن قردان فيما يتعلق بالتنمية البشرية والتشغيل والإدماج المهني تراجعا ونقصا في مستوى الخدمة العمومية. إذا نلاحظ تزايد الوافدين على سوق الشغل الذين بلغ مجموعهم 5792 منهم 1994 من الذكورو3798 من الإناث.

ومثّلعدد الإطارات المتقدمين بمطالب شغل من 748الذكور 2348 من الإناث حسب الإدارة الجهوية للتكوين المهني والتشغيل. وفي المقابل نلاحظ نقصا في عروض الشغل التي لم تتجاوز 60 عرضا. ونستخلص بوضوح الفرق الشاسع بين طلبات وعروض الشغل،وهو مايعكس عدم قدرة القطاعين العام والخاص علىخلق مواطن شغل على المستوييناالمحلي والجهوي. وحسب إحصائيات 2018 للمعهد الوطني للإحصاء، بلغ عدد الذين تمّ توظيفهم204، منهم 154 من الإناث،فيما بلغ عددالإطارات 88، أغلبهم (84%) من الإناث. وتعود هذه النسب الى أن الإناث يمثّلن الأغلبيّة في صفوف الإطارات وهو ما يعكس المستوى التعليمي للإناث بين قردان،ووكذلك إلىاستقطاب الوظيفة للإناث.

وبلغتنسبةالناشطين بالنسبة للفئة العمريّة 15 سنة فمافوقفي بن قردان 25,17%، وهو ما يمثّل قرابة نصف عددإجمالي الناشطين بولاية مدنين (42,55%)، وهي النسبة الأعلى بعد مدينة حومة السوق.

ويختلف عدد الناشطين حسب القطاعات، إذ أن قطاع الخدمات يحتكر الصدارة لاستقطاب عدد كبير من الناشطين بلغعددهم 13158. ويحتل قطاع البناء والأشغال العامة المرتبة الثانية بـ 4551 فيما يحتل قطاع الفلاحة والصيد البحري المرتبة الثالثة مستقطبا 1530 ناشطا وتأتي الصناعات المعملية في المرتبة الرابعة بـ 1049 ناشطا ليحتل قطاع المناجم والطاقة المرتبة الأخيرة بعدد ضئيل لناشطين لم يتجاوز 179.

ويختلف استقطاب القطاعات حسب الجنس،فيشغل قطاع التربية والصحة والخدمات الادارية المرأة بنسبة تفوق 51% يليه قطاع التجارة بنسبة 15,6% فقطاع الصناعات المعملية بنسبة 14,9%،فيما لاتستقطب الفلاحة الا نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3% رغم اهمية القطاع. ويرجع ذلك اساسا الى افتقار البلدية إلى مراكز تكوين في قطاع الفلاحة والى ثقافة الجهة.

ويرجع ضعف التشغيل بصفة عامة إلى عدم اعتماد برامج وسياسات واضحة للتشغيل واقتصار التدخل على عمليات إسعاف ظرفية طارئة على غرار عقود الكرامة، والخدمة المدنية التطوعية، والتأهيل والإدماج المهني الذي يستقطب بصفة عامة جنس الإناث بنسبةتفوق 90%. وهو ما قد يعكس عزوف الذكور عن هذه النوعية من العقود لضعف مردوديتها وتفضيل التوجه للنشاط التجاري.وبالرغم من أن استقطاب هذه العقود لتوظيف الإناث، فإنّ نسبة الباحثات عن مواطن شغل تبقى الأعلى نتيجة لغياب السياسات التشغيلية الموجهة في إطار سياسة تنموية تشجع تشغيل المرأة.

2.التكوين

يوجد ببن قردان مركز وحيد للتكوين والنهوض بالعمل المستقبل يعاني من اشكالات عقارية وهو بصدد اعادة الهيكلة حاليا ويقدر معدّل طاقة استيعابه 200 متربص (50 حاليا) في مجالات الاعلامية وميكانيك السيارات وصناعة الحلويات ومهن البناء...

كما يوجدخمس مراكز تكوين خاصة بالجهة الا ان نسب الاستقبال تبقى محدودة نظرا لمحدودية الطلب، ويبلغ مجموع الحرفيين المتحصلين على الكفاءة المهنية في الصناعات التقليدية 28 منهم 16 من الإناث، وذلك رغم اهمية الصناعات التقليدية خصوصا الزربية. ويرجع هذا العدد الضعيف للمتكونين في الصناعات التقليدية لكون مدينة بن قردان تفتقر لمركز تكوين، فأقرب مركز تكوين الفتاة الريفية يوجد ببني خداش، وأقرب مركز تكوين في الحرف التقليدية يوجد بحومة السوق،فيما توجدالإدارة الجهوية للتكوين المهني والتشغيل بمدنين الشمالية. كماتفتقر بن قردان الى مراكز تكوين متعددة الاختصاصات ومركز للنهوض بالفتاة الريفية،بالإضافة إلى افتقارهاإلى مركز تكوين مستمر لفائدة الشباب قادر على استيعابهم وتكوينهم في مجالات متعددة الاختصاصات تخلق لهم فرص شغل أو تحفزهم على مبادرات استثمار خاصة.

3.البطالة

تعتبر مدينة بن قردان من أولى المدن التي تسجل عدد العاطلين عن العمل بالنسبة للفئة العمرية 15 سنة فما فوقبلغ لمجموع الجنسين 25171. وتمثل نسبة البطالة ببن قردان **18,58%** من العدد الجملي للعاطلين عن العمل بولاية مدنين. وتبلغ هذه النسبة**37,87%**. بالنسبة لأصحاب الشهائد العليا

ويبلغ عددالذكور في صفوف المعطلين عن العمل ببن قردان 20381، منهم 483 فقط أصحاب شهائد عليا، و1162 مستوى تعليم ثانوي و579 مستوى تعليم ابتدائي أو ما شابهه. فيما يبقى العدد الباقي غير مصرح به.أما بالنسبة للإناث العاطلات عن العمل من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق،فيبلغ عددهنّ4790، منهنّ 1287 ذات مستوى تعليم عالي وهو 3 أضعاف عدد الذكور الحاملين لشهائد عليا،و685 مستوى تعليم ثانوي، و333 مستوى تعليم ابتدائي،فيما يبقى العدد الباقي غير مصرح به. وتمثّلالإناث من إجمالي العاطلين عن العمل49,21، نسبة%.

وكما ذكرنا سابقا، فان نسبة عروض العمل سنويا تبقى ضعيفة جدا لافتقار المنطقة لمناطق صناعية ولنسيج اداري وخدماتي خالق لمواطن الشغل.كما ان غياب التكوين وفرص بعث المشاريع والتمويل يعتبر ايضا من اسباب البطالة خصوصا لدى حاملي شهادات التعليم العالي من جنس الاناث.

IV البنية التحتية والتجهيزات الجماعية

1.التربية والتعليم:

إن التجهيزات العامة في قطاع التعليم بمختلف مراحله، سواء العام أو الخاص، تعتبر جيدة وتتوفر بها أغلب التجهيزات اللازمة بالإضافة لتوفر المياه الصالح للشرب والتنوير الكهربائي.كما أن كثافة الفصول ليست عالية، مع توفرالعدد اللازم من المربين والمدرسين، والأساتذة. ومن الملاحظ أن قطاع التعليم من القطاعات الأكثر استقطابا للنشاط بالنسبة للإناث بين قردان.

وبالرغم من توفر هذه الإمكانيات والتجهيزات لقطاع التعليم ببن قردان إلا أننا نلاحظ أن نسبة الانقطاع عن التعليم تبدأ في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي أينبما يعادل7,81% لترتفع في المرحلة الثانوية إلى18,10% . و يؤدي ذلكلارتفاع نسب البطالة، وتوجه الشباب المنقطع عن التعليم للتجارة البينية التي تعد المجال الأكثر استقطابا للشباب نظرا لكونه مجالا مغريا وذو مردودية مالية عالية.

2.الصحة

تبعا لإدراج الحق في الصحة في الدستور التونسي الجديد وفي ظل تنامي التغيرات والتحولات الديمغرافية والاجتماعيةوالاقتصادية والبيئية، أصبحت المنظومة الصحية تقتضي الدفع نحو تأمينتغطية صحية عادلة وناجعة ونحو ضرورة الاستثمار فيرأسالمال البشري باعتبار أهمية الصحة وأثرها على الأداء البدني والذهني في الأوساط المهنية والدراسية وبالتالي على القدرة التشغيلية والاستثماروالتنمية بصفة عامة. غير أنه بالرجوع إلى تشخيص قطاع الصحة ببن قردان،يتبيّن أن مؤشرات تطورهتبدو شبه منعدمة،حيث أنّ بن قردان تفتقر لمستشفى جامعيّاولمستشفيات محلية،ولايوجد

سوى مستشفى جهويّا وحيدا و14 مركز للصحّة الأساسية، ومخبر وحيد.ويقتصرالإطار الطبي بالقطاع العام على 24 طبيب عام 17 من بينهم إناثا، و11 طبيب اختصاص جميعهم من الذكور، و طبيبتي أسنان(2) ، وصيدلانيين (2).

ويشمل الإطار شبه الطبي 63فنيّا سامياًفي عديد الاختصاصات يتوزّعون كالآتي: 13 قابلة، و15 مختصّا في التبنيج، و8 في الأشعة، و9 في التحاليل الطبيّة، و18 في اختصاصات أخرى. وبلغ مجموع الممرضين 171، و7 مساعديصحة.

أما على مستوى تجهيزات القطاع الخاص للصحة، فإن بن قردان تفتقر أيضا للمصحات الخاصة، ولا وجود لمحلات تمريض،ويبلغ عدد الصيدليات 13 صيدلية كما يوجدمخبر تحليل واحد، ومركز واحد لتصفية الدم. ويشمل الإطار الشبه الطبي بالقطاع الخاص 12 طبيب عام، و3 أطبّاء اختصاص، و6 أطبّاء أسنان، و14 صيدلانيا[1].

ووفق معطيات الإدارة الجهوية للصحة العمومية بالنسبة لسنة 2017، تعدّ بن قردان 14 مركزاللتنظيم العائلي، بلغ عدد النساء المراقبات قبل الولادة فيها 3033، فيما لم يتجاوزعدد النساء المراقبات بعد الولادة 405. ووصل عدد النساء المستعملات لوسائل التنظيم 5527. وبلغتنسبة الولادات بالوسط الصحي 98,1%،مع وجود مرشدة اجتماعية وحيدة.

اما من ناحية المسافات المقطوعة لبلوغ الخدمات الصحية، فإنّ أكثر من ربع المساكن تبعد أكثر من كيلومترين عن أقربمستوصف يقدم خدمات محدودة جدا. وتصل نسبة المساكن التي تبعد بأكثر من كيلومترين اثنين(2)عن المستشفى المحلي ذو طاقة الاستقبال المحدودةوالذي يشكو من نقص في طب الاختصاص، الي 57%.

أفرز تشخيص قطاع الصحة ببن قردان العديد من النقائص التي تجعل منه قطاعا هشّا وضعيفا. كما مكن من الوقوف على جملة من الإشكاليات والتحديات وجب العمل على تخطيها لضمان مردودية أفضل للمنظومة الصحية خلال السنوات القادمة .وتتمثل هذه الإشكالياتبالأساس في نقص أطباء الاختصاص وعمق الفوارق في مجال توفّرالخدمات الصحية، وتقادم البنية التحتية، ونقص في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية قياسا بمتطلبات الجودة والسلامةالصحية، وعدم توفر الأدوية بالكميات الضرورية بالهياكل العمومية، والنقص المسجل في مجال الاستقبالوالإحاطة بالمرضى، وطول المواعيد، إضافة إلى التطور السريع للنفقات الصحية والنسبة المرتفعة المحمولة على كاهل الأسر،وغيابالمنظومة المعلوماتية،وغيابالتكامل بين القطاعين العمومي والخاص.

وبالرغم من أنّ منطقة بن قردان منطقة عبور هامة خصوصا للوافدين من القطر الليبي الشقيق،إلاّأنه لم يقع الاستثمار في مجال الصحة والخدمات الصحية الخاصة في الجهة رغم ما يمكن أن توفّره من فرص تشغيل وتنمية وخلق ديناميكية في الجهة،ودفع تنمية قطاعات أخرى كالسّياحة والايواء والنقل وخدمات الأكل...

3.الثقافة والشباب والطفولة

تحتل الثقافة مكانة محورية ضمن المشروع الإصلاحيلا فقط باعتبارها السبيل الأنسب لترسيخ الهوية الوطنية وتنميتها وتفتحها على الشعوب والحضارات في ظل المد الثقافي والتكنولوجي الحديثّ والقاعدة لتعزيز التماسك والاندماج الاجتماعي وتجذير قيم الديمقراطية والمواطنة المسؤولة والتضامن، بل وكذلك لكونها آلية أساسية للتوقّي من المخاطر التي تهدد المشروع المجتمعي الجديد.

تضم بن قردان متحف عمومي، ودار ثقافة واحدة فقط بـها31 مقعدا. كما تضم مكتبة عمومية وحيدة بها 139 مقعدا ومجموعة من الكتب قدرت بـ18410 كتابا، وبلغ عدد المشتركين بها 341 مشتركا. وتقيم بن قردان سنويا 4 مهرجانات. ولا يوجد بها مسارح.فيما بلغ عدد دور الشباب ببن قردان 3 عدد منخرطيها 511 ومجموع المستفيدينبها 68673،ونادي شباب ريفي.

يواجه القطاع الثقافيبن قردان وفق التقييمات المنجزة جملة من النقائص منها التنظيمي والهيكلي ومنها ما هو مرتبط بالوسائل المالية وبالبنية الأساسية وبمضامين العمل الثقافي وضعف الدور الاقتصاديللأنشطة الثقافية. كمايواجهمشروع المنتزه الحضري على الشاطئ عدة اشكاليات لتنفيذه.

في مقابل ذلك، يبقى القطاع الثقافي من القطاعات المهمّة التي يجب الاستثمار فيه وإدخاله في عجلة التنمية،وحفز القطاع الخاص على الاستثمار في الميادين الإبداعية وعلى رعاية الثقافة، طبقا لأحكام المرسوم المتعلق بتنظيم بعث مؤسسات خاصة في بعض الأنشطة الثقافية[2].

---

[1] حسب معطيات الإدارة الجهوية للصحة العمومية سنة 2017.

[2] تم ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2014 إدراج إجراءات ضريبية جديدة تتيح طرح تكاليف الرعاية التي يمنحها الأشخاص والمؤسسات لمشاريع أو أعمال أو مؤسسات ذات صبغة ثقافية من قاعدة الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات. بالإضافة إلى جملة الامتيازات المالية والجبائية المكرسة في إطار التشجيعات للتنمية الجهوية(السابق ذكرها في الجزء

4.النقل:

حسب معطيات الوكالة الفنية للنقل البري، يضمّأسطول النقل البري بين قردان 213 تاكسي، و96 لواج، و99 عربة نقل ريفي. وحسب معطيات الإدارة الجهوية للدّيوانة لسنة 2017،شهدت حركة العبور بالنقاط الحدودية برأس جدير حركية ملحوظة بتسجيل812 806مسافر إيابا و348 785مسافر ذهابا. كما تمّ بالنسبة للسيّارات تسجيل977 251سيّارة إيابا، و665 266 سيارة ذهابا.

ونظرا للأهميّة البالغة التي يكتسيها خصوصا في مجال نقل البضائع والمتسوقين، يجدر تطويرهذا القطاع وتطوير الخدمات المرافقة له. وتجدر الإشارة إلى أنّه برغم أهمية حركية النقل والتنقل بين قردان، لا يوجد بها نقل جوي ولا ميناء بحري.

5. شبكة الطرقات:

يعتبرتوفير الطرقات المعبدة شرطا أساسيا لتيسير تحقيق التنمية. والطرق في تونس عموما،تلعب دورا حيويا في الاقتصاد لأنها تسهل عملية تنقل السلع والخدمات وربط المناطق ببعضها البعض، وفي منطقة استراتيجية كمدينة بن قردان، يبرز الدور الحيوي للطرقات، غير أن وضع الطرقات في المدينة يتطلّباهتماماأكبربالنظر إلى أنّ الطرقات غير المعبدة تفوقبكثير الطرقات المعبدة[3]،وهو ما يقف عائقا أمام تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية واجتماعية.

V.أشكال التنظيم المجالي

1. الهياكل الإدارية:

من المعلوم أهمية أن تكون للهياكل الإداريّة وللمؤسّسات العموميّة مصالح تمثّلهاعلى المستوى المحلّي في كل بلديةأو معتمدية، وذلك على اعتبار أنّ تلك المصالحتلعب دورا أساسيا في عملية التنمية المحليّة من جمع معلومات وتشخيص وتخطيط وإرشاد وتوجيه. غير أنّ بن قردان تفتقر للعديد من الإدارات الأساسية، على غرار إدارة للتنمية حيث توجد فقط إدارة جهويّة بمدنين تشرفعلى كامل بلديّاتالولاية.

كما تفتقر إلى مصالح محليّة تمثّل كلّ من وزارات البيئة والشؤون الدّينيّة، والسياحة والصناعات التقليديّة، والوكالة الوطنيّة لحماية المحيط، ووكالة حماية وتهيئة الشريط السّاحلي، والديوان الوطني للتطهير، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد، والوكالة الفنية للنقل البري،

أمّا الهياكل والمؤسّسات التي لها مصالح تمثّلها ببلديّة بن قردان، فيمكن ذكر الإدارات التي تعنىبالشباب الممثلة بواسطة 4 تمثيليات محلية يشرف عليها 17 إطارا و8 أعوان حسب معطيات المندوبية الجهوية للشباب والرياضة والتربية البدنية، والمؤسّسات التي تعنى بالمرأة والأسرة والطفولة الممثلة بواسطة تمثيليّتين يشرف عليها 19 إطارا و16 عونا،والمركز الجهوي لمراقبة الأداءات وبه11 إطارا وعون واحد، ووكالة الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز.

تعتبر التمثيلية الادارية مهمة جدا على مستوى البلديات وغياب هذه التمثيليات وتمركزها جهويا يعد ايضا من معوقات التنمية وتطور المنطقة، كما ان وجود نسيج اداري وخدماتي متنوع كفيل بخلق مواطن شغل لأبناءالمنطقةخصوصا من حاملي شهادات التعليم العالي.كما ان النسيج الجمعيّاتي يعتبر متوسطا الا انه يلعب دورا مهمّا في وضعالبرامج التنموية.

المتعلق بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة) إذ تنتفع أنشطة الخدمات المتصلة بالثقافة - بعث مؤسسات مسرحية- بمنحة استثمار تبلغ 8% من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض وأنشطة الخدمات المتصلة بالترفيه - مراكز الترفيه للطفل والعائلة - مراكز التخييم والإقامة – المنتزهات – بمنحة استثمار تبلغ 15% من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض.

[3] الطرقات المرتّبة بين قردان:259,690 كلم معبدة و498,100 كلمغير معبّدة.
- الطرقات الوطنية:83,460 كلم معبّدة.
- الطرقات الجهوية:112كلم معبدة، و43,800 كلم غير معبدة.
- الطرقات المحلية: 64,230 كلم معبدة، و454,300 كلم غير معبدة.
- مسالك فلاحية: 180,400 كلم معبدة، و820,500 كلم غير معبدة

الخصائص الاقتصادية للبلدية

يرتكز النشاط الاقتصادي ببلدية بن قردان أساسا على قطاع التجارة وبدرجة أولى على التجارة البينية، وعلى قطاع الفلاحة رغم ضعف الاستثمارات الفلاحية بالمنطقة،فيما لا تلعب الصناعة دورا هاما في التنمية والتشغيل بالرغم من كونه قطاعا واعدا على اعتبار أن لبلدية بن قردان موارد وثروات يمكن استغلالها صناعيا على غرار ملح سبخة العذيبات، ومنتوجات الصيد البحري، والثروات الحيوانية، والطاقة.

وباستثناء قطاع الفلاحة،يرتكز الاقتصاد المقيم على المؤسسات الصغرى،والمهن والحرف والصناعات التقليدية والخدمات، وذلك لتلبية الحاجات والطلب المحلي للمقيمين والعابرين والسياح.وتشهد المدينة تنوعا في الانشطة باستثناء الخدمات المتعلّقة بقطاعات السياحة والرياضة والثقافة.

I.الفلاحة

1.توزيع الأراضي الفلاحية والزراعات والإنتاج النباتي:

نظرا لطبيعة المنطقة والظروف المناخية والجغرافية بها، فإن الفلاحة ترتكز أساسا على النمط البعلي وخصوصا زراعة الحبوب إذ تحتل بلديّة بنقردان المرتبة الأولى على مستوى ولاية مدنين، من حيث المساحات المخصّصة لهذه الزراعة والتي تبلغ000 15 هكتار وصل إنتاجهاالسنوي 00071 طن. كما يبلغ إنتاج البقول 85 طن سنويا من على مساحة230 هكتار، وإنتاج الأعلاف 205 2 طنسنوياعلى مساحة 64 هكتار.

وتحتوي بلديّة بنقردان مساحة 83553 هكتار مغروسة زياتين تنتج سنويا 50046 طن من الزيتون و05012 طن من الزيت، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد جرجيس من حيث إنتاج الزياتين.

كما تتميز بن قردان أيضا بإنتاج كميات متنوعة من الفاكهة، إذ تنتج سنويّا، 20 طنّا من الرمّان على مساحة16 هكتار، و30 طنّامن العنب على مساحة 10 هكتارات وهي الأقل إنتاجا على مستوى ولاية مدنين، و60 طنّامن اللّوزعلى مساحة 158 هكتار وتحتلّ بذلك المرتبة الثانية في الولاية، وتنتج أنواع أخرى من المنتوجات الفلاحية المختلفة تبلغ 52 طنّاعلى مساحة 19 هكتار.

ويفسر ضعف نسبة الانتاج المحلي من الإنتاج الجهوي ومن الإنتاج الوطني، غياب الانشطة الداعمة للقطاع على غرار وحدات التجميع والتبريد والتخزين والتحويل وتمثيلية ديوان الحبوب.

اما بالنسبة للزراعات السقوية، فإن ملوحة المياه تشكل أكبر عائق لهذه الزراعات[4]، إذ توجد ببنقردان منطقة سقوية عمومية وحيدة تبلغ مساحتها القابلة للرّي 15 هكتار. فيما تمثل المناطق السقوية الخاصة 65 منطقة بمساحة 197 هكتار قابلة للرّي منها 193 هكتار مرويّة فعلا.

2.تربية الماشية والإنتاج الحيواني

يعتبر قطاع تربية الماشية الركيزة الأساسية للاقتصاد المحلّي لبلديّة بنقردان التي لها ثروة حيوانية متنوعة تتصدر بها بلديّات ولاية مدنين.ويتوزّع القطيع حسب معطيات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، بين 290 رأس بقر تنتج 659 طنّامن الحليب، و31387 من الأغنام، و549 27من الماعز تنتج 510 1 طنّا من الحليب، و50017 من الإبل، و700 من أجباح النحل، و9033 من دواجن البيض، و21042 من دواجن اللّحوم، و0002 من الأرانب المنتجة..

ويوفّر قطاع تربية الماشية منتوجات حيوانية متنوعة تشمل 659 طنّا من حليب الأبقار و510 1 طنّا من حليب الماعز، و124,8 طنّامن لحوم الأبقار، و198طنّا من الدواجن، و65 طنّا من لحوم الأرانب، و000 350 1بيضة.

وتتميز بن قردان بإنتاج كميّات من العسل بلغت 6,25 طنّا جعلتها تحتل المرتبة الثانية على مستوى الولاية،وتتصدر التّرتيب من حيث إنتاج الصوف بـ 147 طنّا، ومن حيث إنتاج الجلود ب 179 طنّا.

يعتبر قطاع تربية الماشية من القطاعات الواعدة ببلديّة بنقردان باعتبارأن سكانها متمرّسين في المجال الذي يحظى باهتمام المستثمرين وبالخصوص المحليّين منهم، لا سيما بعد جائحة الكورونا وغلق الحدود مع ليبيا،حيث توجه عدد

[4] حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية دائرة المناطق السقويّة.

كبير من التجار للاستثمار في تربية الماشية. ولئن يعتبر ذلك التوجّه مؤشرا إيجابيّا ساهم في خلق ديناميكية في القطاع، الا انّه عمّق أزمة توزيع الأعلاف المدعّمة الموجودة بكمّيات محدودة في الجهة.

3.الإستثمار الفلاحي

يعتبر قطاع الفلاحة ركيزة هامة في اقتصاد بنقردان، إلاّ أنّ الاستثمار الفلاحي لا يزال محدودا نظرا للإشكاليات العقارية وندرة الموارد المائية. ومع ذلك فإنّ بنقردان تحتلّ المرتبة الثانية على المستوى الجهوي من حيث المشاريع المصرّح بها التي بلغ عددها105 مشروع استثمار بكلفة انجاز تساوي14,129 مليون دينار تمكّن من إحداث130 موطن شغل.وتحتلّ كذلك المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المصادق عليها الذي بلغ 59 مشروعا بكلفة انجاز تساوي3,784 مليون دينار بـطاقة تشغيلية لا تتعدّى53 موطن شغل. وتعتبر الطّاقة التشغيليّة لهذه المشاريع ضعيفة مقارنة بالمشاريع المصادق عليها بجرجيس بتكلفة انجاز أقل من مشاريع بن قردان لكنّها توفّر أكثر مواطن شغل.

وتتصدّر بنقردان ترتيب بلديّات الولاية من حيث عدد المشاريع المنجزة حيث تمّ إنجاز71 مشروعا بكلفة بلغت 3,431 مليون دينار لم تحدث سوى64 موطن شغل، مقابل عدد مشاريع أقلّ أنجزت في جرجيس لكنّها وفرت أكثر مواطن شغل[5].

ويمكن تفسير ضعف الاستثمار الفلاحي رغم إمكانية تطوير القطاع، خصوصا في مجال تحويل الزيتون وتثمين المنتوجات الفلاحية كالحوم الحمراء،وحليب النّوق،والجلود، وغيرها،بعزوف الشباب وغياب التكوين والمخاطر المتعلقة بالقطاع.

وتعرض المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحيّة بمدنين على المستثمرين في قطاع الفلاحة خصوصا من الشباب، جملة من أفكار المشاريع،القابلة للتمويل، ولعل من أبرزها:

- استغلال خشب الزيتون ومخلفات الزياتين من خلال إنشاء وحدة تعليب الفحم/ وحدة صناعية لنجارة خشب الزيتون.
- تثمين منظومة الإبل من خلال إنشاء وحدة لتجميع حليب النّوق/وحدة بسترة وتعليب حليب النوق/وحدة صباغة ودباغة جلد الإبل/نقطة بيع المنتوجات التقليدية/ ورشة تسمين القعدان.

4.الموارد المائية

اثبت التشخيص ان بلديّة بنقردان تشكو من نقص الموارد المائية، حيث أنّ المياه المتوفرة تحتوي على نسبة عالية من الملوحة تتجاوز 5 غرام في اللّتر الواحد الشيء الذي يجعلها غير صالحة للاستعمال الزراعي فضلا عن الشرب.

ولمجابهة تحديات نقص المخزون المائي، عملت السلطات المحلية[6] ببن قردان على إنشاء وتهيئة جملة من الفساقي العمومية والخاصة، أو حفر وتعميق الآبار. ورغم تعدد محاولات إيجاد بدائل جديدة لتوفير المياه، إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية، وموجّهة أساسا لتغطية حاجيات الاستعمال المنزلي.

[5]وفق معطيات وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحيّة الواردة بنشريّة ديوان تنمية الجنوب "ولاية مدنين بالأرقام لسنة 2018".

[6]حسب معطيات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحيّة بمدنين: مشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بمنظومات الإنتاج بولاية مدنين PRODEFIL، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، الإتحاد الأوروبي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. دون تاريخ، يراجع الرابط الإلكتروني التالي:https://www.prodefilgeo.com.tn/Avancement/RecapBGAr.pdf

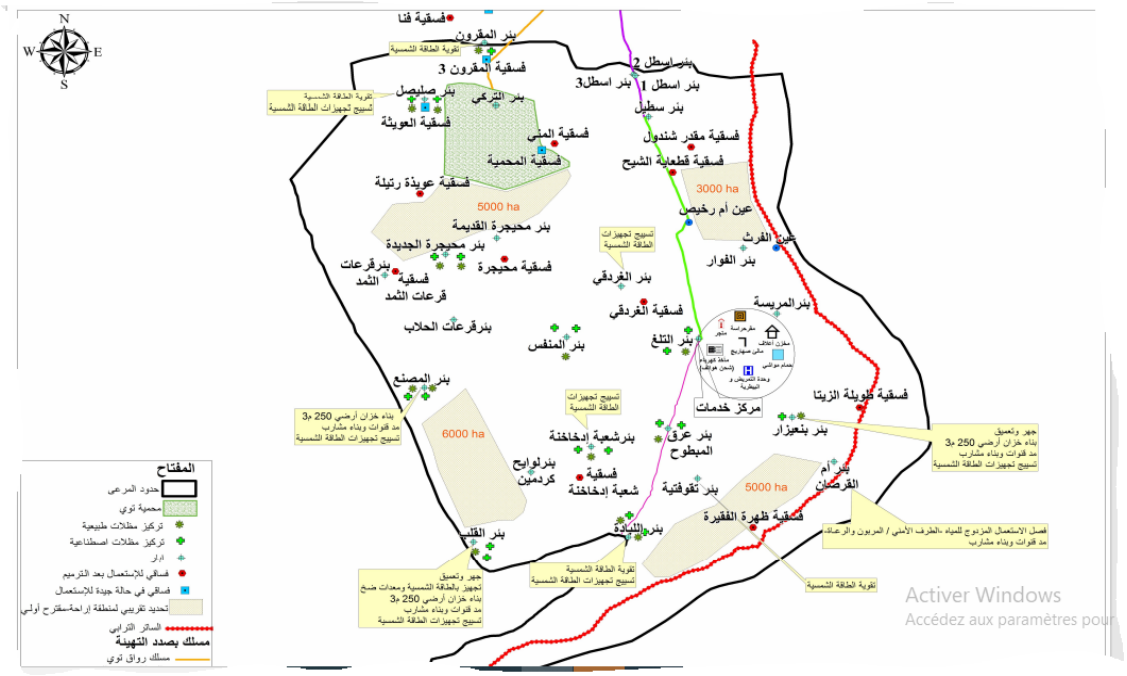

5. مؤسّسات التنمية الفلاحية

تضطلع مؤسّسات التنمية الفلاحية بصفة عامة بدور محوري يتمثل في إتاحة فضاء يوفّر مساعدات تتماشى والاحتياجات الخاصة للفلاحين من إحاطة وإرشاد، وتقديم خدمات على مستوى التزوّد أو التسويق...

وتوجد ببلدية بن قردان 7 تعاضديات خدمات بلغ عدد منخرطيها376 منخرط. ويبلغ عدد الجمعيات المائية 13، فيما توجد 18 معصرة تبلغ طاقة العصر بها 300 طن يوميا،وخلية إرشاد وحيدة،و3 مراكز إشعاع فلاحي. كما تعد بن قردان حاليا 10 مجامع تنمية فلاحيّة و06 شركات تعاونية تمت المصادقة على بعثها من طرف السلطات الجهوية.

وقد تأسست الشركة التعاونية الجنوب بتاريخ 2013/5/21، فيما تأسست كل من الشركات التعاونية البركة، وشاريوط، وأبناء بوزيد هلال، والبراق، والبيبان سنة 2017.

وتتوزع المجامع الفلاحية ببن قردان كالآتي:مجمّع "الوعرة والحمادة" بمراعي بن قردان، ومجمّع "البساتين" بالعامريّة، ومجمّع "الأمل" بالنفّاتيّة، ومجمّعات بكلّ من شارب الرّاجل، وجلاّل، والمعمّرات، وجميلة، وبن قردان المدينة، والوارسنيّة.

وتتولى هذه المجامع مهمة التصرف في الموارد الطبيعية والتزويد بالأعلاف،لكنّها تواجه صعوبات تتعلق بنقص الكميات وارتفاعالأثمان لاسيما مع نموّالاستثمار في تربية الماشية بعد جائحة كورونا.

6. المسلخ البلدي

بسبب عدم استجابة المسلخ البلدي القديم ببنقردان الذي تم إنشاءه منذ ما يزيد عن 83 سنة، لشروط السلامة الصحية،فقد اتخذ قرار هدمه غير أنّه لم يتم تعويضه بمسلخ مؤقت يستجيب للشّروط الصحية ولا يعيق عمل الجزارين وتزويد السوق المحليّة بالكميات اللازمة من اللحوم الحمراء.

وأمام تداعيات ذلك توجّه الجزارون لاستغلال موقع آخر يوجد على طريق الشاطئ،يفيد تقرير المعاينة التي أجراها الطبيب البيطري المشرف على المسلخ البلدي أنّه لا يستجيب لمقومات السلامة الصحية، وهو بالتّالي غير صالح صحيا ليكون مسلخا بلديّا.ولا يشرف الطبيب البيطري على عمليات الذبح التي تتم بالموقع نظرا لكونه يفتقر لأجهزة الذبح اللازمة لتعليق الذبائح، ولتقنيات السلخ والتقطيع، وللمخازن، وغيرها. ويشتكي الجزارون من ناحيتهم، من افتقار المكان للإنارة وللمياه. كما أثار هذا الوضع المتردي غضب الصيادين باعتبار أن الفضلات والمياه المستعملة تتسرب من المسلخ العشوائي للشاطئ وهو ما أحدث مشكلة تلوث مياه البحر وتسمم الأسماك ونفوقها، ممّا أثر على إنتاج الأسماك وسلامة استهلاكها.

تعمل السلطات المحلية ببنقردان على إحداث مسلخ بلدي عصري مطابق للمواصفات العالمية وذلك في إطار مشروع التنمية الزراعية والرعوية وتطوير منظومات الإنتاج بالجهة.وقدّرت تكلفة انجاز المسلخ بـ7 مليون دينار منها 1,5 مليون دينار تصرف من ميزانيّة بلدية بنقردان و5,5 مليون دينار من اعتمادات مشروع التنمية الزراعية والرعوية وتطوير منظومات الإنتاج.وستبلغ طاقة استيعاب المسلخ حوالي 300 رأس يوميا ضمن سلسلة إنتاج، الأولى خاصة بالمجترّات الصغرى (الأغنام والماعز)، والثانية خاصة بالمجترات الكبرى (الإبل والابقار) ومن المتوقع أن يكون المسلخ رافدا هاما لمنظومة تربية الماشية بالجهة.

II. الصيد البحري : الأسطول والإنتاج

يعتبر الصيد البحري من أهم ركائز بناء اقتصاد بنقردان بالاعتماد على ثروتها البحرية الهامة. غير أن ّتجهيزات بنقردان لاستغلال هذه الثروة تقتصر على وجود ميناء صيد بحري وحيد بالكتف، وكذلك ورشة مراكب وحيدة، ومصنعين للثلج، و12 من وسائل النقل المبرد فحسب في وضعيّة لا تقارن ببلديّة جرجيس التي تحتل صدارة الولاية في هذا المجال.

ويرجع إنجاز ميناء الصيد البحري الكتف إلى فترة 1989/1988 بكلفة ناهزت 4 مليون دينار، وتم توسيعه سنة 2016. ويمتد شريطه الساحلي على 50 كلم ويقع بمنطقة تبعد عن وسط بن قردان حوالي 30كلم، وعن مطار جربة-جرجيس قرابة 100 كلم، ولا يفصله عن الحدود الليبية سوى 8 كلم، وعن العاصمة الليبية طرابلس أقل من 200 كلم.(وليس ببعيد عنه تمتدّ سبخة العذيبات التي تمثل مصدر ثروة ملح كبيرة يتمّ تصديرها للخارج.)

ورغم أهمية هذا القطاع وامتلاك الثروة البحرية فإنّ أسطول بنقردان البحري محدود جدا مقارنة ببقية المدن الساحليّة، وهي لا تمتلك أسطولا للصيد في الأعماق ولا مراكب صيد بالأضواء تسمح بالإبحار بعيدا وصيد منتوجات بحرية متنوعة مطلوبة بالأسواق وترويجها على مستوى الجمهورية وتسمح بإنشاء مصانع تحويلية بين قردان من شأنها خلق الثروة وتوفير مواطن شغل بالمنطقة. وبالرّغم من توفّر المقوّمات والإمكانيّات الأساسيّة للنهوض بهذا القطاع، فإنّ المبادرة غائبة.

ويقتصر الأسطول البحري لبن قردان على مراكب الصيد الساحلي بأعداد محدودة تبلغ ذروتها مع انطلاق موسم (ميسرة) القرنيط لتصل إلى مجموع 140 مركب تتوزّع بين 80 مركب عادي و60 مركب ذات محرك.

إن لمحدوديّة إمكانيات الأسطول البحري تأثير على مستوى كمية الإنتاج مقارنة بالمدن الأخرى،حيث بلغ إنتاج الصيد الساحلي ببن قردان 352 1 طنّا في حين بلغ إنتاج الصيد البحري بجرجيس 3989 طنّا.

ويمتد موسم القرنيط انطلاقا من منتصف نوفمبر إلى حدود منتصف شهر ماي، ويتم إنتاجه بكميات وفيرة خاصة بعد التغييرات التي شهدها ميناء الكتف بعد التوسعة.ويعتبر " القرنيط" من أهم ما ينتج هذا الميناء، إلى جانب "الكروفات" و"الشوباي"، حيث يوفر إنتاجا غزيرا يمكن تطويره وتوسيعه لو تتوفر ظروف أفضل بالميناء، من ذلك توفر مساحات مخصّصة ومرافق وبنية تحتية، فالميناء حسب تأكيدات البحارة وبعض القائمين عليه في حاجة ماسة إلى ورشة نجارة لصيانة وتصليح المراكب وأخرى للحدادة وأيضا ورشة ميكانيكية، إلى جانب عديد الأفاق الأخرى للاستثمار التي من شأنها أن تعود بالنفع على المستثمر وعلى الميناء.

وفي خلاصة هذا الباب، يمكن اعتبار قطاعات الفلاحة والصّيد البحري من القطاعات الواعدة ببلديّة بن قردان، وأنّ الظروف الأساسية للنهوض بها متوفّرة،غير أن عدد الناشطين بهذه القطاعات بقي ضئيلا. فيمكن بالنسبة للإنتاج الحيواني استغلال المنتجات الأوليّة والثانويّة لا سيما منها منتجات الإبل. ويمكن بالنسبة للصّيد البحري تحسين استغلال الثروات المتوفّرة خاصّة ببحيرة البيبان التي تعتبر محميّة تستوجب ترشيد استغلالها والتصرف في ثرواتها،كما يمكن بعث مشاريع خدماتية من شأنها تعزيز هذا القطاع.أمّا بالنسبة للفلاحة البريّة، فيمكن تثمين منتجات غابات الزّياتين من زيتون وزيت وتحويل مشتقاتهما.

III. الثروات الطبيعية: الملح

يعتبر الملح من اهم الثروات الطبيعية سواء من حيث العائدات المالية، أو من حيث أهميته الاستراتيجية ، إذ أن جميع بلدان العالم تحتاج هذه المادة باعتبارها أساسية لحياة الإنسان، ولها استعمالات عديدة على غرار صناعة المواد الغذائية، والأدوية، والبطاريات (من مادة المانييزيوم والبلوتونيوم)، والأسلحة (من مادة البروم).

وبخصوص منطقة بنقردان، فإن طبيعة تربتها المالحة جعلت منها منطقة غنية بكميات هائلة من الملح موجودة بسبخة العذيبات التي تمتدّ على مساحة 12,5 هكتار.وتحتوي هذه السبخة على مليون متر مكعب من الأملاح الطبيعية درجة ملوحتها300 غ باللتر الواحد، ومليون طن من كلوريد الصوديوم، و8,5 مليون طن من سولفات الصوديم والمانييزيوم، و2,5 مليون طن من البوتاسيوم. بالإضافة إلى كميات كبيرة من الكبريت والبروم.

ويمكّن إنتاج هذه الكميات الهائلة من الملح وتصديرها للخارج من تحقيق أرباح مالية طائلة، ويحقق للبلدان الموردة وأغلبها أوروبية،أرباح أكبر باعتبارها تستثمر هذه المادة في صناعات تحويلية وتصفية واستخراج مواد أولية وتعليبها ثم بيعها لتستعمل في صناعات صيدلية، وتجميلية، وغذائية، وكيميائية... ويساهم ذلك في خلق الثروة ومواطن الشغل بتلك البلدان الموردة.

وأمام أهمية هذه الثروة الطبيعية، وباعتبارها من القطاعات الواعدة بين قردان، ينبغي أن تتوجه إرادة الدولة إلى تبني سياسة جديدة للاستغلال الأفضل لسبخة العذيبات لا ترتكز على إنتاج المادّة الأوّليّة فحسب، بل تتوجّه أكثر نحو إنشاء مصانع تحويلية لتصفية واستخراج المواد الأولية، وأخرى متعددة الاختصاصات كصناعة الأغذية، والأدوية،وإلى تثمين الفضلات .وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المشاريع يندرج ضمن المشاريع الكبرى التي تحتاج لاستثمار مالي كبير وتكنولوجيات متطوّرة.

IV . التجارة

1.التجارة: بالجملة وبالتفصيل

تسيطر بنقردان على قطاع التجارة بولاية مدنين، فهي تحظى بالنصيب الأكبر من عدد الأسواق لاسيما أسواق البيع بالجملة التي بلغ عددها وفق معطيات الإدارة الجهوية للتجارة لسنة 2017،23 سوقا على مساحة 9 هكتارات. كما يوجد ببنقردان وفق نفس المعطيات، سوقان أسبوعيّتان وسوق بلدي واحد.

كما تحتلّ مدينة بن قردان الصدارة من حيث عدد نقاط تجارة الجملة الذي بلغ 35 نقطة بيع، ما يناهز 75 % منها (26 نقطة) تتعلّق بالمواد الغذائيّة، و8 نقاط بيع مواد البناء والمواد الحديديّة. ولا تحظى تجارة اللّحوم والأسماك بالجملة إلاّ بنقطة بيع وحيدة، بالرغم من الثروة الحيوانيّة والثروة السمكيّة الهائلة التي تمتلكها بن قردان، وهو ما يعكس محدودية ترويج وتسويق المنتوجات الحيوانية والبحرية، وغياب الاهتمام بهذا القطاع الواعد، وينبّه إلى ضرورة تشجيع المبادرة الخاصة للاستثمار فيه. وفيما عدا ذلك من القطاعات، على غرار الخضر والغلال، والدجاج ومشتقاته، والأقمشة والملابس، فلا وجود لأسواق جملة لها ببلديّة بن قردان.

وفي ما يتعلّق بتجارة التفصيل، يوجد ببن قردان 26 نقطة بيع الأقمشة، و9 نقاط لبيع الخضر والغلال، و23 نقطة بيع للحوم والأسماك ونقطتي(2) بيع للمواد الغذائية، ونقطة وحيدة لبيع الدّجاج ومشتقاته. ويبلغ مجموع نقاط البيع بالتفصيل ببن قردان، 62 نقطة تتصدر بها كذلك ترتيب بلديّات الولاية.

وتعكس هذه الأرقام مدى اهتمام بنقردان بالنشاط والاستثمار في التجارة سواء كانت بالجملة أو بالتفصيل، كما تعكس أهمية القطاع بالنسبة لنشاط الدورة الاقتصادية ولخلق مواطن الشغل خصوصا وأنّه يستقطب أكثر من 28%من اليد العاملة النشيطة (93% هم من جنس الذكور)

2. المؤسسات التجارية والخدماتية:

توجد ببنقردان 182 مؤسسة للتجارة بالجملة منها 56 على ملك أشخاص طبيعيين ، و126 على ملك ذوات معنويّة. ويبلغ مجموع مؤسّسات التجارة بالتفصيل 2861 منها 2401 على ملك أشخاص طبيعيين و46 مؤسسة على ملك ذوات معنويّة. أمّا المؤسّسات الصناعية، فقد بلغ عددها 9881 مؤسّسة موزّعة بين 159 على ملك أشخاص طبيعيّين و39 على ملك ذوات معنويّة.

ويبلغ العدد الجملي لمؤسّسات الخدمات 3871 مؤسسة أغلبها (263 1) على ملك أشخاص طبيعيين ،وترجع ملكيّة بقيّة المؤسّسات(256)إلى ذوات معنويّة.

3. تجارة السّوق المغاربية

حسب المعطيات التي أفادنا بها رئيس جمعية تجّار بن قردان، فإن السوق المغاربية تشهد حالة ركود وتراجعا كبيرا في نشاطها منذ سنة 2011. وتعود الأسباب الرئيسيّة لتفاقم هذه الأزمة لتردي الأوضاع الأمنية في القطر الليبي الذي يعدّ المصدر الأوّل والأساسي لتزويد تجّار السوق المغاربية بالسلع،بالإضافة لعدم تدخّل الدولة للمساهمة في تأطير التجّار للبحث عن أسواق جديدة لتوريد السلع.

وانعكست حالة الرّكود على نشاط التجّار، إذ بعد أن كان السوق يضم 500 محل تجاري ينشط، لم يعد بها سوى100 محل في حالة نشاط بنقص في السلع مقارنة بما كان متوفّرا من بضائع متنوعة من ملابس، وأحذية، وأجهزة منزلية، وسجّاد، وغيرها...

وقد أدّت حالة الرّكود أيضا، إلى تراجع رأس المال الذي أصبح غير كاف للبحث عن التوريد مما اضطر العديد من التجار لغلق محلاّتهم والتوقّف عن النشاط ا وإلى تعميق أزمة البطالة. فقد كانت السّوق المغاربية تشغل إلى حدود سنة 2011 ما يناهز 4000 ناشط في التجارة بصفة مباشرة،ومثلهم تقريبا كمورّدين من السوق الليبية، وأغلب هؤلاء من جنس الذكور غالبيّتهم من المنقطعين عن دراسة، وفئة قليلة منهم من أصحاب شهائد العليا.

ويشار إلى أن حتى الذين حاولوا بإعانة وإحاطة من المنظمات الدولية والمجتمع المدني التونسي، البحث عن بديل للنشاط بعيدا عن السوق المغاربية، حتى لا يفقدوا موارد رزقهم، وجدوا أنفسهم في مواجهة صعوبات ركود الأسواق والنّقص في السّلع، وتراجع نسبة الإقبال على الشراء نظرا لارتفاع الأسعار وتدنّيا لمقدرة الشرائية،من جهة، وتكاليف النشاط وارتفاع الضرائب من جهة أخرى.

4.التجارة البينيّة

تعرف التجارة البينيّة، أو غير المنظمة، أو التجارة الموازية، بأنها " نوع من التجارة غير مستوفاة الشروط بما أنّها تجارة تمارس بدون ترخيص قانوني أي بدون ما يعرف "بالباتيندا" .تعتبر بنقردان المدينة الأبرز لما يعرف بالتجارة الموازية. هذه الظاهرة التي برزت أواخر الثمانينيات في تونس عامة وانطلقت من بنقردان. تتم هذه العمليات التجارية لتبادل السّلع والخدمات وتجارة الصرف للعملات عن طريق شبكة من العاملين عبر المسالك الحدودية التونسية الليبية التي تمتد على طول 500 كلم، أكثر من 80 % منها صحراوية تصعب مراقبتها والسيطرة عليها من قبل السلطات الأمنية للبلدين. وعلى الطريق المؤدية إلى معبر رأس جدير الحدودي الذي يبعد 32 كلم عن مدينة بنقردان يوجد قرابة 200 محل تجاري ينشط في التجارة الموازية بشكل علني.

تعتبر التجارة الموازية وعائداتها مصدر الرزق الأوّل وفي بعض الأحيان الوحيد لسكان بنقردان، وهي بالضرورة النشاط الأكثر استقطابا للشباب الذين عجزوا عن الحصول على وظائف رسمية وأخفقت الدورة الاقتصادية في استيعابهم.

5.المنطقة اللوجستية:

من المنتظر أن تكون المنطقة اللوجستية الحرة في مدينة بن قردان، سوقا دولية لعبور البضائع من مختلف أنحاء العالم إلى أفريقيا، مع إمكانية تطويرها إلى منطقة صناعية عالمية كبرى انتاجها معدّ للتصدير لمختلف البلدان الإفريقيّة، إذ تعدّ بنقردان من أهم المناطق الحدودية بما تعرفه من حركة تجارية كبيرة بوصفها البوابة التجارية الأولى بين تونس وليبيا.

1.5 مميزات الموقع الاستراتيجي للمنطقة اللوجستية.

نظرا لموقعها بالقرب من الحدود التونسيّة - الليبية ، تعتبر بن قردان منطقة حدودية متجذرة في ثقافة التجارة عبر الحدود، رغم أن ذلك يتجلّى أساسا في القطاع غير الرسمي.كما انّ هذه المنطقة الحدودية يعبرها محور الاتصال الرئيسي الذي يربط بين ليبيا وتونس بما يجعل المنطقة اللوجستية تحتل موقعًا استراتيجيًا على طريق الصادرات التونسية إلى السوق الليبيّة، وعلى طريق عبور دولي مهم إلى البلدان غير الساحلية جنوب الصحراء.

2.5.أهداف المشروع

يهدف مشروع المنطقة التجارية واللوجستية إلى ترسيخ ديناميكيات الصادرات بجميع أشكاله كتصدير الشركات، والمبيعات المباشرة للسياح والزوّار الليبيين لتونس، من خلال خلق إطار وبنية تحتيّة قادرة على تسهيل أنشطتهم

وتعزيزها وتساعد في تقليل التكاليف[7]. كما سيمكن هذا المشروع من بعث انشطة خدماتية وإيجاد نقطة اتصال بين الموزعين اللّيبيّين والمورّدين التونسيين (مكتب مبيعات، صالة عرض، إلخ)ذات طاقة تشغيلية هامّة، والحد من الهجرة وتثبيت السكّان في المنطقة.

3.5.هيكلة المنطقة اللّوجستية

تبعد المنطقة اللّوجستيّة أكثر من 559 كيلومترا عن العاصمة و76 كيلومترا عن مدينة مدنين مركز الولاية. وهي تقع على طريق التصدير البري الرئيسي إلى ليبيا. كما أنه محور مرور للمسافرين الليبيين الذين يدخلون تونس برّا.تمتد المنطقة التجارية اللوجستية على مساحة 60 هكتار قابلة للتوسيع إلى 100 هكتار في موقع الشّوشة الكائن على بعد 22 كلم شرق مدينة بن قردان على الطريق الوطنية رقم1،و11 كلم من معبر رأس جدير الحدودي.

ستتكون هذه المنطقة اللوجستية والتجارية من مباني إدارية وخدماتيّة، ومباني للنشاط التجاري (مساحات عرض، ومستودعات لاستيراد وتصدير البضائع)، ومناطق تخزين الحاويات والوحدات المتحرّكة، ومواقف للسيارات ولعربات نقل البضائع والعربات الخاصة ومسالك لهذه العربات،وكذلك مساحات خضراء،ومستودع ووحدة إدارة أوامر تشغيلية يمكن من خلالها معالجة البضائع وشحنها إلى ليبيا بحيث تكون لها القدرة على الاستجابة بسرعة لأي طلب جديد (تخزين، تعبئة، إلخ). كما سيتطلب إنشاء المنطقة التجارية واللوجستية خدمات إضافية لتعمل بشكل صحيح على غرار:

- الخدمات العامة: الشرطة، الجمارك، تمثيل الوزارات المختلفة، إدارة المنطقة، الخدمات الإدارية والفنية المقدمة في صيغة مبسطة، إلخ.
- الخدمات المشتركة: مياه الشرب، والصّرف الصحي، والطاقة، وإمدادات الطاقة والوقود، وخدمات الصيانة المتنوعة، والبناء، والأمن، والإمدادات المتنوّعة (الغذاء، وما إلى ذلك،)، وخدمات دعم الأعمال (تكنولوجيا المعلومات، والتشغيل الآلي للمكاتب، وما إلى ذلك)

ومن المتوقع أن تحدث المنطقة اللوجستية تطوّرا في الأنشطة المخصّصة للدعم اللوجستي والتجاري المباشر لمختلف المشغلين، وستمكّن من دمج الخدمات المرتبطة مباشرة بنشاط المنطقة مثل صيانة المعدّات والعربات، في إطار المشروع، ومن خلق استثمارات إضافية في الخدمات ذات الصّلة (التطويرات السياحية، والخدمات الصحية، وتجارة التفصيل بالتجمعات الحضرية في بنقردان)، دون دمجها مباشرة في المشروع. ومن المتوقع أيضا أن يتمكّن المستثمرون المحليّون وغيرهم من المستثمرين من القطاع الخاص، من الاستجابة للديناميكية الناتجة عن تطوير المنطقة التجارية واللوجستية من خلال توفير الخدمات المناسبة لتلبية الطلبات الجديدة التي سيخلقها هذا المشروع.

وستوفّر هذه الديناميكيّة طاقة تشغيلية إضافية لأبناء الجهة لاسيما من أصحاب الشهائد العليا، وأصحاب شهائد التكوين المهني.ولتوفير الإطار الملائم لكلّ هذه الديناميكيّة، من الضروري استكمال جميع البنى التحتية ذات الصلة بالمجال اللّوجستي، أي إنشاء نظام متطوّر للمعلومات والاتصالات، وتوفير وسائل النقل لتعزيز حركة التجارة مع بلد المقصد (ليبيا). وإلى جانب ذلك، ينبغي تحسين البيئة الحضريّة وإطار العيش بمدينة بن قردان بصفة ملموسة لتسهيل استقبال المستثمرين والإطارات العليا لمختلف المؤسّسات التي سيتمّ تركيزها بالمنطقة اللّوجستيّة بصفة عامّة.

V. السياحة

وتعتبر جرجيس وحومة السوق وميدون الواجهة السياحية لولاية مدنين، على خلاف بنقردان التي من مميزاتها أنّ لديها أكبر معبر حدودي يربط بينها وبين القطر الليبي يمكن أن يجعل منها وجهة لاستقطاب السيّاح الليبيّين وغيرهم، لاسيما وأنها تمتلك شواطئ يمكن أن تهيّئها وتستغلها لتوفيرخدمات فندقية وترفيهية تنهض بقطاع السياحة بما يساهم في تنشيط الدّورة الاقتصادية بالمنطقة.

كما ينبغي دعم السياحة الصحراوية التي يمثل وجود المنطقة العسكرية العازلة عائقا أمام النهوض بها وحسن استغلال المواقع الطبيعيّة بالمنطقة على غرار محميّة الطوي التي لا يمكن الولوج اليها حاليّا الا بترخيص يستوجب شهرا على الأقل للحصول عليه من السلط العسكرية.

[7] التكاليف المادّية للتصدير (تكلفة لوجستيكالتصدير) والتكاليف غير المادّية (الوقت اللازم لإتمام الإجراءات القانونيّةللتعاقد)، من خلال تبسيط هذه الإجراءات دون الإخلال بها.

ويمكن للسّياحة في بلديّة بن قردان أن تعتمد كذلك على تثمين المواقع الأثرية وتحسين المسالك المؤدية لها، وربطها بالبنية التحتية اللازمة من شبكات مياه وكهرباء وغيرها، وتجهيزها بمعدات الصوت والإضاءة حتى تصبح منتوجا سياحيا يمكن إدراجه بالمسالك والرحلات السياحية لاسيما الصحراوية منها.

VI. الصناعة والمنطقة الصناعية

1. الصناعات المعملية:

بلغ مجموع مؤسسات الصناعات المعملية ببن قردان، وفق معطيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، 8 مؤسّسات، تتوزّع بين 5 مؤسسات للصناعات الفلاحية والغذائية، ومصنع وحيد لصناعة مواد البناء والخزف والبلور، ومؤسسة لصناعة النسيج والملابس، وأخرى لصناعة الخشب والأثاث والخفاف. ولا يوجد خلاف ذلك بالبلديّة أيّ نشاط في بقيّة المجالات الصناعيّة كالصّناعات الكهربائية والكهرومنزلية، والصناعات الكيميائية والمطاطية، وصناعة الجلود والأحذية .

وتوفر المؤسّسات الصناعية ببن قردان 349 موطن شغل منها 59 توفرها مؤسسة واحدة للصناعات المعملية مصدرة كليا. ولقد بلغت كلفة استثمار المشاريع الصناعية ببن قردان وعددها 17، ما يعادل 25 مليون و404 ألف دينار مكّنت من توفير 325 موطن شغل أي بمعدّل 78 ألف دينار لموطن الشغل الواحد. بينما بلغت كلفة الاستثمار في مشاريع الخدمات وعددها 35 مشروع، ما قيمته 13 مليون و633 ألف دينار لم توفّر سوى 145 موطن شغل أي بمعدّل حوالي 94 ألف دينار لموطن الشّغل الواحد.

2.المناطق الصناعية:

لا يوجد حاليا ببن قردان منطقة صناعية بصدد الاستغلال، وقد انطلقت يوم 19 جانفي 2017،أشغال تهيئة أوّل منطقة صناعيّة ببن قردان من المبرمج أن تتواصل على امتداد سنة بكلفة جمليّة تقدر بحوالي -67 مليون دينار.وتشمل أشغال التهيئة البنية الأساسية الخارجية بما فيها إنجاز الطرقات، ومد قنوات التطهير والربط بشبكتي الكهرباء والهاتف.

ومن المبرمج أن تحتوي المنطقة 53 مقسما، تتراوح مساحتها بين 5005و500متر مربّع،يتم انطلاق التفويت فيها بعد شهرين من انطلاق الأشغال لوضعها على ذمّة المستثمرين من أبناء المنطقة الذين تقدموا بعدة طلبات للانتصاب داخلها. ويأتي الانطلاق في تهيئة المنطقة الصناعية بعد مدة انتظار وتعطيل بسبب تعقيدات عقارية لتغيير صبغة الأرض والتملك وتأخير في الدراسات ولأسباب ماليّة استوجبت من شركة التصرف في المركب الصناعي والتجاري الترفيع في رأس مالها للتسريع ف ينسق الانجاز.

ومن المنتظر أن تحتوي المنطقة الصناعية على مؤسسات صغرى ومتوسطة تختص أساسا في الصناعات الغذائية، ومواد التنظيف، وصناعة الأثاث، وصناعة كل ما يتعلق بالأجهزة الكترومنزلية، وتعليب سمك السردين، وعلى وحدة لتحويل لحوم الدواجن، وأخرى لتعليب الزيوت النباتية، إلى غير ذلك.وتتطلّب كلّ هذه المشاريع إجراء دراسات تأثيراتها على المحيط تحظى بموافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

وستساهم هذه المنطقة في تشغيل اليد العاملة من النساء وأصحاب الشهائد العليا بالمنطقة لاسيما وأنه من المرتقب أن يوفّر هذا المشروع بين 1000و1500 موطن شغل على أقل تقدير، 70 %منها،لأصحاب الشهائد العليا.

ومن أهداف هذا المشروع[8] تثمين منتوجات الجهة وتحسين البنية الأساسية العصرية ببن قردان وبولاية مدنين بصفة عامة إضافة إلى إحداث مواطن شغل لفائدة الشباب وجلب الاستثمار الخاص وتحريك الدورة الاقتصادية بالجهة مع إعطاء الأولوية للمشاريع المصدّرة خاصة نحو السوق الليبية.

ويبقى الإشكال العقاري العائق الرئيسي أمام إنجاز المنطقة الصناعية.فبعد أن تمّ إخراج قطعة الأرض المزمع إنجاز المنطقة الصناعيّة عليها، من الملك العمومي وإدماجه بملك الدّولة الخاص بأمر حكومي أوّل، ثمّ إصدار أمر حكومي ثاني يتعلق بالتفويت في الأرض ذاتها لفائدة شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بمدنين بالدينار الرمزي بحكم الصبغة التنموية لهذا المشروع، ثمّ إبرام عقد التفويت مع وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، وبعد انطلاق أشغال

[8] حسب السيد عطية العريض المدير العام لشركة التصرف بالمركب الصناعي والتكنولوجي والتجاري بمدنين (أحدثت الشركة في مارس 2011، دورها الأساسي يتمثل في بلورة برنامج استثماري في ولاية مدنين).

التهيئة في بداية 2017، رفع أحد المواطنين من غير قاطني الجهة، قضية استحقاقية في بداية سنة 2018 ضد الشركة مدعيا أن ملكية هذه الأرض ترجع له.

ومع أواخر سنة 2019 صدر حكم ابتدائي استحقاقي لفائدة المدّعي، استأنفته شركة التصرّف في القطب الصناعي والتكنولوجي أمام محكمة الاستئناف بمدنين ولا تزال القضية جارية ولم يصدر الحكم فيها إلى حدّ الآن.

VII.الصناعات التقليدية والمؤسسات والمهن الصغرى والخدمات :

تعتبر مساهمة قطاع الصّناعات التقليديّة في دعم الاقتصاد المحلي محدودة إذ لا يوجد ببن قردان سوى 13 مؤسّسة 12 منها على ملك أشخاص طبيعيين ومؤسّسة واحدة على ملك ذات معنويّة، تشغل في مجموعها حوالي 300 عامل اغلبهم من النساء.وتعود هذه المساهمة المحدودة بالخصوص إلى الأسباب التّالية:

- ضعف النسيج المؤسّساتي من عدة نواحي منها الاستثمار والتكوين ونقص على مستوى التأطير، وذلك جرّاء تشتت هياكله.
- صعوبات في تكوين مخزون من المواد الأوليّة المحليّة القابلة للاستغلال.
- عدم ملاءمة منظومة التكوين على مستوى المراكز والبرامج، لحاجيات القطاع في ظلّ غياب مخطط مديري لتنمية الكفاءات، وغياب منظومة جامعة ومتكاملة للتكوين،أدّى إلى العزوف عن التكوين في العديد من الاختصاصات،وتراجع الإقبال بل وانعدم بالنّسبة لبعض الاختصاصات.
- عدم ملائمة المنظومة التشريعية للاستثمار في الصناعات التقليدية نتج عنها ضعف نسق الاستثمار وارتفاع مديونية الحرفيين المنتفعين بقروض المال المتداول وعدم قدرتهم على تسديدها ممّا أعاق توسيع أنشطتهم وضمان ديمومتها.
- غياب القرى الحرفية، إضافة إلى الصعوبات في تسويق المنتوجات وترويجها والاقتصار على المشاركة في المعارض المحلية .
- ضعف القدرة التنافسية للمنتوج جراء تواضع جودته وغياب الابتكار والتجديد.

ويتطلّب النهوض بقطاع الصناعة والاستثمار فيه، ما يلي:

- التشجيع على بعث مؤسسات ناشئة للاقتصاد التضامني الاجتماعي.
- التعجيل في تفعيل قانون المبادر الذاتي.
- مساعدة المجتمعات المحليّة على القيام بدراسات الجدوى والفاعلية وتوفير المساعدة القانونية والخبرات اللازمة لإنجاح مشاريع لاقتصاد التضامني الاجتماعي.
- العمل على تثمين المنتوجات المحلية وخاصة منها الصناعات التقليدية الأصيلة للمنطقة، وذلك بإرساء علامة جودة ذات طابع جغرافي لمزيد من التعريف بالجهة وإحداث مراكز تقوم على حفظ الذاكرة الشعبية خاصة فيما يتعلّق بطرق الصنع الموروثة وتطويرها بما يتماشى مع متطلبات السوق .
- التشجيع على تركيز بنوك تنموية وصناديق جهوية للتنمية وتسهيل الولوج لمنظومة القروض بتخفيف العوائق الإدارية ومراجعة نسب الفائدة على القروض.
- تنظيم دورات تكوينية حول آليات التشغيل والاستثمار بصفة منتظمة تعمل على التعريف أساسا بالامتيازات الممنوحة بقانون الاستثمار لسنة 2016 وبجميع الإجراءات اللازمة لبعث المشاريع وتحسين تسييرها، تكون موجهة لجميع الفئات مع التركيز على تمكين المرأة والمتكونين في الصناعات التقليدية وأصحاب الشهادات العليا.
- تكوين ائتلاف جمعياتي ومدني ومؤسّساتي لجلب الاستثمار للتعريف بالمنطقة وتهيئتها لتكون حاضنة للاستثمار في مجال الصناعات التقليدية المواكبة لنوعية السياحة بالجهة.

أما بخصوص قطاع المهن الحرّة، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة 235 مؤسّسة تتوزّع بين 211 على ملك أشخاص طبيعيين و24 على ملك ذوات معنويّة. ويمكن المراهنة على هذا الصّنف من المؤسسات وتشجيع إنشاءها والاستثمار فيها لاسيما وأن منطقة بنقردان تتمتّع بجملة من الامتيازات الجبائية التي تنتمي إلى المجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية (الملحق 2).

VIII. الفروع البنكية ونقاط الصّرف:

يبيّن تشخيص القطاع البنكي ببنقردان أنّه شهد تطورا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012و2018.ورغم أهمية هذا التطور إلا أنه تمّ بنسق ضعيف مقارنة ببقية المدن بولاية مدنين، حيث مرّ عدد الفروع البنكيّة حسب معطيات البنك المركزي التونسي، من 6 فروع سنة 2012 إلى 10 فروع سنة 2018، أي بنسق زيادة فرع بنكي واحد كلّ سنة ونصف في المعدّل.

غير أنّه بالتوازي مع التقنيات المعتمدة لتحويل الأموال عبر المسالك الرسميّة عن طريق البنوك تظلّ سوق الصرف الموازية البوّابة الرئيسية لتبادل العملة ولكن أيضاً لإفلاتها من دوائر الاقتصاد المنظّم .ويشغل هذا القطاع الموازي حوالي 250 إلى 300 من الصرافين.

إشكاليــات التنميــة ببن قردان

يوجد حسب التشخيص العديد من الاشكاليات منها ماهو متعلّق بغياب المؤسسات الإدارية الهامّة وبالبيروقراطية، ومنها ماهو عقاري وما هو أمني وماهو متعلّق بالتمويل.

إشكاليات تتعلق بغياب المؤسسات الإدارية الهامة وبالبيروقراطية:

إن الغياب التام للتمثيل المحلي لبعض الهياكل والمؤسّسات، والعجز في الموارد البشرية، وتعقيدات الإجراءات الإدارية، عمّقت إشكاليات التنمية ببن قردان المتعلّقة خاصّة بما يلي:

- عدم وجود تمثيلية للإدارات الجهوية للتنمية،والسياحة والصناعة ببن قردان،لا يدعم اللامركزية، وينعكس سلبا على توفير الخدمة الإدارية ويتعارض مع مبدأ تقريبها،ويضعف مستوى الإرشاد التوجيه، والتحسيس والتواصل بين الناشطين والمستثمرين والإدارة.
- غياب التمثيلية المحليّة لمصالح البيئة في بنقردان،واقتصار عدد موظفي الإدارة الجهويّة الموجودة بمدينة مدنين على إطارين اثنين(2) دون غيرهما من أعوان، أدّى إلى عجز هذه الإدارة على التواجد المحلي، وهو ما يعيق النهوض بقطاعات واعدة كالفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة.
- وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي: لا وجود لتمثيل محلّي لها ببن قردان، ويقتصر تمثيلها الجهوي على إطار وحيد بجربة حومة السوق، وتمثيله المحلّي على إطار آخر بجرجيس.
- غياب التمثيليّات المحليّة لكلّ من الصّندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، والوكالة الوطنيّة للتشغيل والعمل المستقلّ (ANETI)، والشركة التونسيّة للكهرباء والغاز (STEG)، والشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه (SONEDE)، ووكالة التهذيب والتجديد العمراني (ARRU).

إشكاليات عقارية:

طغت المشاكل العقارية المتعلّقة بالصّبغة الاشتراكية للأراضي، وبتغيير صبغة الأراضي الفلاحيّة، على أغلب التدخلات وخاصة أمام ما تطرحه من عائق رئيسي لإنجاز عدة مشاريع كبرى ومنها المنطقة الصناعية واللوجستية والطريق السيارة ببن قردان. إنّ قانون سنة 1964 المتعلق بالأراضي الاشتراكية يمثل إشكالية كبرى عمّقت التهميش وعرقلت التنمية، وخاصة بولايات الجنوب.

إشكاليات أمنية:

تقف الأسباب الأمنية عقبة أيضا في وجه النهوض بقطاع الفلاحة بسبب تواجد المنطقة العسكرية التي تستوجب تراخيص، لا يتم منحها في بعض الأحيان،إضافة الى المشاكل الأمنية المرتبطة بالتهريب.

إشكاليات التمويل:

إن تحقيق معدّلات نمو اقتصادي في ارتفاع وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.ولعلّ أهم تلك العوائق هو عدم ملاءمة مصادر التمويل وعدم توفّر رأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ان ضعف ميزانية البلدية يشكل عائقا أمام إتمام إنجاز المشاريع الأساسية .

اما الإشكاليّات القطاعية فتتلخص فيما يلي:

- رغم أن تربية الأغنام من أهم النشاطات فإنّه لا توجد وحدة لنقل أو تجميع أو تحويل الصوف المجزّ.
- مشاكل عقارية: غالبيّة الأراضي الفلاحيّة هي أراضي اشتراكية، وغياب التسجيل العقاري، وتشتت الملكية.
- عدم استغلال الآبار المهيئة.
- ضعف تمويل المشاريع الفلاحية ونقص الاستثمار
- نقص في التكوين وفي الاختصاصات
- نقص في ترويج المنتوج الفلاحي وبالخصوص حليب الإبل
- نقص في الإرشاد الفلاحي
- ضعف الإمكانيات لدى صغار الفلاحين
- نقص في الأعلاف

- نقص في الرعاية الصحية البيطرية وفي الإرشاد
- التربية الانتشاريّة للإبل
- صعوبة تسويق المواد الفلاحية (الصوف، الوبر....)
- عدم وجود نقطة بيع المواد الفلاحية
- الطرقات غير المعبّدة داخل مناطق العمران
- عدم استغلال المواد الإنشائية
- البطء في إنجاز منطقة التبادل الحرّ
- نقص في الخدمات الصحية
- عدم وجود وسائل الترفيه (مراكز الترفيه والفضاءات الرياضة)
- عدم تدعيم شبكات المياه والكهرباء
- نقص في شبكة التطهير
- غياب منوال تنمية خاص بالمنطقة لدعم الفلاحة والصناعة والتجارة
- محدودية التغطية بشبكة الاتصالات
- عدم وجود وحدات سياحية (نزل، مطاعم)
- عدم تثمين منتوجات الصناعات التقليدية (النسيج)
- عدم تثمين الأكلات التقليدية
- غياب المناطق الصناعية والبطء في إنجاز المنطقة المبرمجة
- ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب ولدى الفتاة الريفية
- نقص الخدمات خصوصا في مجال الصحة والسياحة
- ضعف تأطير المرأة الريفية
- غياب دور المرأة في الحياة الاقتصادية (نشاط منزلي، تربية المواشي، صناعات تقليدية..)
- الانقطاع المبكر عن التعليم والتوجه للتجارة غير المهيكلة.
- غياب مراكز التكوين المهني
- نقص في التجهيزات الصحية
- مشاكل بيئية
- عدم اكتمال مشروع شبكات تطهير ONAS
- نقص التأطير في الإدارات (نقص الأعوان)

خارطة الاطراف الفاعلة في التنمية

إن تحديد الأطراف المعنية بمجال التنمية يسمح بتحديد الحاجة إلى المعلومات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية تشخيص الخصائص الاقتصادية للمنطقة، ويساعد على تحديد الجهة التي ينبغي أن تشارك في إعداد برامج ومخططات التنمية المحلية لاحقاً. ويمكّن تحديد الأطراف المعنية من تقييم دور كلّ منها في عملية التنمية. وتنقسم هذه الأطراف الى ثلاثة اصناف موزعة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي:

- الهياكل العمومية وممثلي الادارات والسلط المحلية (الجهات الفاعلة "الموارد)
- القطاع الخاص والنقابات
- الجمعيات والمنظمات وممثلي السكان

ويتمثل دور الأطراف أساسا في تحديد أولويات التنمية، وصياغة البرامج، والتمويل،والانجاز،ودعم التشبيك، والبحث عن الدعم المالي، والهندسة والاستشارات، والمساعدة الإدارية، والدعم الفني، والمتابعة والتقييم، والترويج للبرامج.

إلا أن عملية تحليل فاعلية دور هذه الأطراف يجب أن تخضع لمقاييس درجة الاهتمام بمحور التنمية ودرجة التأثير فيه سلبا أو إيجابا حسب المصفوفة التالية:

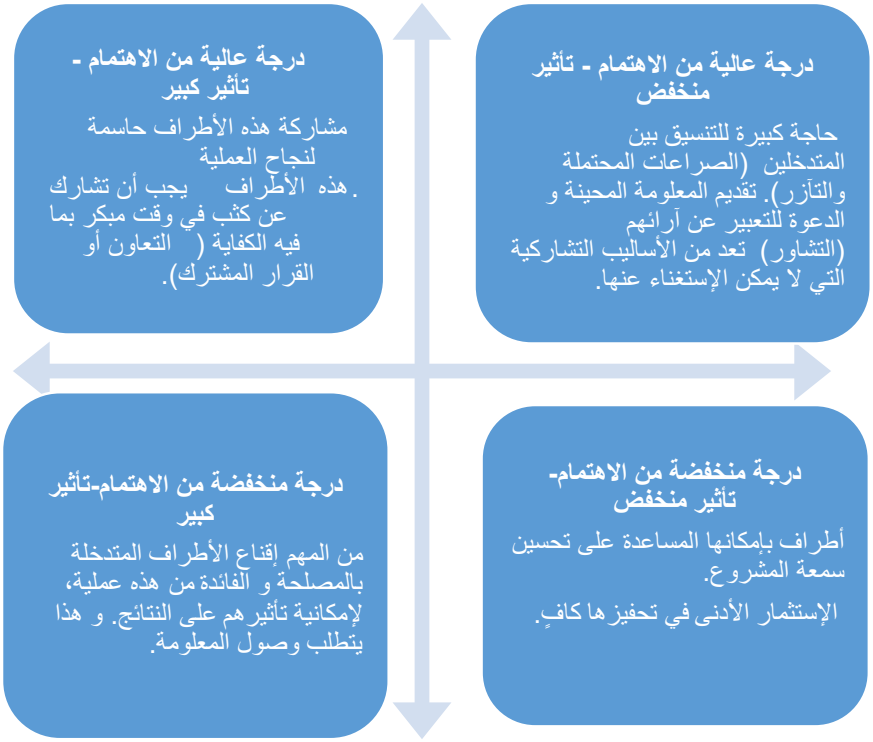

ومن هذا المنطلق،يمكن أن نجد العديد من الجهات أو الأطراف الفاعلة، سواء المنتصبة منها في البلدية أو على المستوى الجهوي أو المحلي،والتي تلعب دورا هامّا في دفعا لتنمية بالجهة حسب مجال التدخّل كما يمثله الجدول التالي:

الهيكل أو الجهة	مجال التدخّل
البلدية	التنسيق مع كل الهياكل والجهات الفاعلة في اتجاه تثمين مميزات وقدرات البلدية والعمل على تهيئة مرسى القصيبة من أجل دعم السياحة المحلية وتحسين عرض الخدمات الترفيهية للمواطنين ودعم الوحدات الاقتصادية المحلية المرافقة لقطاع الترفيه والسياحة الداخلية.
الادارة الجهوية للتجارة	تهيئة المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية
منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المنتصبة بالمنطقة (ولاية مدنين)	توجيه مجال تدخلهم وأنشطتهم بما يتماشى مع توجّهات البلدية الرامية إلى خلق منطقة لوجستية ومنطقة صناعية، وخلق مواطن الشغل، والتنمية المحلية.
مركز النهوض بالصادرات	تشجيع الخدمات والمنتوجات المعدّة للتصدير
الهيئة التونسية للاستثمار	النهوض بالاستثمارات الأجنبية الكبرى ودعم المشاريع الكبرى
غرفة الصناعة والتجارة	النهوض بالتصدير و الانشطة الصناعية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (الادارة العقارية)	حلّ الإشكاليات العقارية

المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحيّة	دفع الاستثمار في مجال تربية الماشية وبعض سلاسل القيمة على غرار حليب النّوق، والصوف،و المنتوجات البحرية دفع الاستثمار في مجال تربية الماشية وفي مجال الصيد البحر يوالعمل على حل المشاكل المتعلقة بتزويد الفلاحين بالعلف ومادة الأمونيتر
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	النهوض بقطاع تربية الماشية وتثمينه والعمل على حل المشاكل المتعلقة بتزويد الفلاحين بالعلف
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	إيلاء الاهتمام والأولوية للاستثمار في مجال الصناعة والخدمات المرتبطة بالصناعة وإسناد الامتيازات خصوصا لحاملي شهادات التعليم العالي
الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	المساهمة في التحسين من جودة المنتوجات الفلاحية وتوفير الأسواق المناسبة لترويجها من خلال عمله على الإرشاد الفلاحي وتنسيق التزود بالمواد الاولية
اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة	دفع القطاع الخاصّ والنهوض به وفي قطاع الفنادق والسياحة الصحراوية والصناعة ووحدات الصناعات التقليدية
الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان	تعبيد وتهيئة الطرقات
وزارة الصناعة	توفير فضاءات صناعية تختص في الصناعات الغذائية وتثمين الانتاج الحيواني والبحري
الديوان الوطني للتطهير	المساهمة في تهيئة الفضاءات الصناعية واستكمال برامج التهيئة
مسدي خدمات النقل	المساعدة في نقل وترويج المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الغذائية المصنّعة
المؤسسات البنكية	دفع الاستثمار الخاصّ في القطاعات الواعدة بالبلدية وتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة
المستثمرين الخواص	الاستثمار في قطاعات الخدمات، والصناعة، والسياحة، والصيد البحري
وزارة السياحة	مراجعة الاستراتيجية الوطنية وادراج المنطقة في احدى المسالك السياحيّة
وزارة الثقافة والمحافظة على التراث	التنسيق مع وزارة السياحة لتثمين الموروث الثقافي سياحيا
الديوان الوطني التونسي للسياحة	النهوض بقطاع السياحة والفنادق والخدمات السياحية
مكتب التشغيل	توفير اليد العاملة المطلوبة والتكوين حسب متطلبات السوق والتوجّه الاقتصادي للجهة
وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي	مرسى القصيبة بالتنسيق مع البلدية
ديوان تنمية الجنوب	الاحاطة بالمستثمرين وإعداد الدراسات ودعم المشاريع
الديوان الوطني للصناعات التقليدية	تثمين سلسلة قيمة المرقوم وتكوين الحرفيين، ودعم صغار الحرفيين
الديوان الوطني للمناجم	مراجعة استراتيجية استغلال الملح بسبخة العذيبات
ديوان البحرية التجارية والموانئ	تهيئة ميناء الكتف
شركة التصرف في المركب الصناعي	بناء وتهيئة الفضاءات الصناعية، والتسريع في استغلال المقاسم، وإبرام

والتكنولوجي بمدنين	عقود مع المستثمرين
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	تأهيل المسلخ البلدي النموذجي من حيث البنية الأساسية طبقا للمواصفات الفنية والبيئية والصحية

انطلاقا من هذا الجدول، واستنادا على التشخيص يمكن تصنيف أهم الاطراف في المصفوفة التالية:

تصنيف الأطراف حسب درجة الاهتمام والتأثير:

IDEMA
INITIATIVE POUR UNE DÉCENTRALISATION
EFFICIENTE ET DES MUNICIPALITÉS ATTRACTIVES

Immeuble IRIS, 3ème étage rue du Lac Malären, Tunis, Tunisie
Tel : +216 71 860 245 / +216 71 860 243 / Fax : +216 71 860 242
Email : cilg@cilg-international.org - Site web : www.cilg-international.org